

قياس مستوى التحفظ المحاسبي والعوامل المؤثرة عليه

في التقارير المالية لشركات التأمين السعودية

د. حميده محمد عبدالمجيد*

ملخص:

هدفت الدراسة إلى قياس مستوى التحفظ المحاسبي والعوامل المؤثرة عليه في التقارير المالية السنوية لشركات التأمين المسجلة في سوق الأوراق المالية في المملكة العربية السعودية خلال الفترة من ٢٠٠٨ حتى ٢٠١٢. وتمثلت هذه العوامل في حجم الشركة ومديونية الشركة وملكية الشركة وعمر الشركة. وتم استخدام نموذج الاستجابة غير المتماثلة للأرباح تجاه الأخبار الجيدة والأخبار السيئة المقترح من جانب Basu (1997) لقياس مستوى التحفظ المحاسبي والعوامل المؤثرة عليه.

وتوصلت الدراسة إلى وجود مستوى منخفض من التحفظ المحاسبي في التقارير المالية لشركات التأمين السعودية. كما توصلت إلى أن هذا المستوى من التحفظ المحاسبي في هذه الشركات ذو علاقة موجبه مع حجم الشركة وملكية الشركة وذو علاقة سالبة مع مديونية الشركة وعمر الشركة.

وتوصي الدراسة بأن تلزم الجهات المختصة بالإشراف والرقابة على شركات التأمين في المملكة العربية السعودية تلك الشركات بتبني مستوى أعلى من التحفظ المحاسبي عند إعداد تقاريرها المالية وذلك بغرض زيادة حماية الأموال الضخمة المتجمعة لدى هذه الشركات.

الكلمات المفتاحية:

التحفظ المحاسبي، شركات التأمين، معايير التقرير المالي الدولية، الاستجابة غير المتماثلة.

*مدرس المحاسبة بكلية التجارة (بنين) جامعة الأزهر بالقاهرة
hemeda@azhar.edu.eg

The Factors Affected on the Level of Accounting Conservatism In Financial Reports for Saudi Insurance Firms

Hemeda Mohammed Abd elmageed

Abstract

This study aims to measure the level of accounting conservatism and the factors affected on this level in the annual financial reports for KSA listed insurance firms during period from 2008 to 2012. The factors investigated were firm size, firm debt, firm ownership and firm age. The asymmetric timeliness of earnings response to bad news and good news suggested by Basu (1997) is used to measure the level of accounting conservatism and the factors affected on it.

The study found that the level of accounting conservatism in financial reports for KSA listed insurance firms is low. Also, this level of accounting conservatism positively relates to firm size and firm ownership and negatively relates to firm debt and firm age.

Based on this result, I suggest that the oversight and control parties for insurance firms in KSA should obligate these firms to adopt a higher level of accounting conservatism during prepare its financial reports to increase the protection of huge funds accumulated by these firms.

Key words: Conservatism, insurance firms, IFRSs, asymmetric timeliness.

١. مقدمة الدراسة:

١,١ مشكلة الدراسة:

يمثل التحفظ المحاسبي (الحيطة والحذر) احد أهم المبادئ المحاسبية والتي ظهرت مع ظهور علم المحاسبة ومازالت محل اهتمام الباحثين في العديد من الدراسات وذلك لما له من تأثير كبير على تحديد نتائج الأعمال والمركز المالي في الشركات. وقد قامت مجموعة من الدراسات السابقة بتناول العديد من جوانب التحفظ المحاسبي من حيث أنواعه ودوافعه والعوامل المؤثرة عليه في ظل أوضاع مختلفة على حسب نوع النشاط وحجم الشركات والأسواق المالية المسجلة فيها هذه الشركات ومعايير المحاسبة المستخدمة والعديد من الجوانب الأخرى ذات التأثير على مستوى التحفظ المحاسبي.

وقد استخدمت هذه الدراسات عند قياسها لمستوى التحفظ المحاسبي والعوامل المؤثرة عليه البيانات الخاصة بالشركات غير المالية، وذلك بسبب اختلاف المعالجات المحاسبية لها عن الشركات التابعة للقطاع المالي وهي البنوك وشركات التأمين. وفي الوقت الذي قامت فيه بعض من هذه الدراسات السابقة باستخدام بيانات البنوك لقياس مستوى التحفظ المحاسبي في البنوك، فإن ذلك لم يحدث من قبل أي دراسة سابقة بالنسبة لشركات التأمين. ويمثل ذلك إغفال تام لقياس مستوى التحفظ المحاسبي والعوامل المؤثرة عليه في مثل هذا النوع من الشركات بالرغم من أنها تمارس نشاطا اقتصاديا مهما في اقتصاد أي دولة.

وتمارس شركات التأمين مجموعة من الأنشطة ذات الطبيعة الخاصة، مما يترتب عليه وجود معالجات محاسبية خاصة لهذه الأنشطة تؤدي إلى اختلاف مكونات ومحتوى التقارير المالية في شركات التأمين عن غيرها من الشركات الأخرى. من ناحية أخرى فإن شركات التأمين تتعرض لأنواع من المخاطر الخاصة ذات الارتباط بطبيعة الخدمات التأمينية التي توفرها للمجتمع؛ الأمر الذي يدفع هذه الشركات لتكوين مجموعة من المخصصات الفنية التي لا يتم تكوينها في الأنواع الأخرى من الشركات. ونظرا لعدم دراسة اثر هذه الخصائص على مستوى التحفظ المحاسبي في شركات التأمين، فإن الأمر يتطلب دراسة طبيعة المعالجات المحاسبية في شركات التأمين ومدى ملائمة النماذج المستخدمة في الدراسات السابقة لقياس مستوى التحفظ المحاسبي في شركات التأمين.

كذلك فقد تناولت الدراسات السابقة أنواع التحفظ المحاسبي ودوافعه واثربعض العوامل عليه مثل حجم الشركة ومديونيتها وملكيته وغيرها من العوامل الأخرى. ويدعوا ذلك أيضا إلى التساؤل عن مقدار تأثير هذه العوامل على مستوى التحفظ المحاسبي في شركات التأمين.

بناء على ذلك فإن مشكلة البحث تتمثل في عدم وجود نماذج لقياس مستوى التحفظ المحاسبي والعوامل المؤثرة عليه في شركات التأمين.

وهو ما يترتب عليه وجود حاجة إلى تقييم النماذج المقترحة من جانب الدراسات السابقة لقياس مستوى التحفظ المحاسبي عند تطبيقها على شركات التأمين لتحديد ما يتناسب منها مع طبيعة المعالجات المحاسبية الخاصة بهذا النوع من الشركات؛ ومن ثم يمكن قياس مستوى التحفظ المحاسبي والعوامل المؤثرة عليه في شركات التأمين.

١,٢ هدف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى قياس مستوى التحفظ المحاسبي في التقارير المالية السنوية لشركات التأمين المسجلة في بورصة الأوراق المالية في المملكة العربية السعودية وذلك خلال الفترة من ٢٠٠٨ حتى ٢٠١٢، والعوامل المؤثرة على هذا المستوى من التحفظ المحاسبي.

ويتم تحقيق هذا الهدف العام من خلال تحقيق الأهداف الفرعية الآتية:

— إجراء دراسة نظرية لدوافع وأنواع التحفظ المحاسبي، والعوامل المؤثرة عليه كما أوضحتها الدراسات السابقة.

— بيان الطبيعة الخاصة بالمعالجات المحاسبية الخاصة بعمليات التأمين.

— تحليل الطرق المختلفة المقترحة لقياس التحفظ المحاسبي من جانب الدراسات السابقة، وذلك بغرض تحديد ما يصلح منها للتطبيق على شركات التأمين.

— قياس مستوى التحفظ المحاسبي والعوامل المؤثرة عليه باستخدام البيانات السنوية لشركات التأمين المسجلة في بورصة الأوراق المالية في المملكة العربية السعودية خلال الفترة من ٢٠٠٨ حتى ٢٠١٢.

١,٣ أهمية الدراسة:

تتبع أهمية الدراسة من الاعتبارات الآتية:

١. تحتل شركات التأمين مكانة متفردة بين شركات القطاعات الأخرى العاملة في أي مجتمع، لأنها هي التي توفر الحماية الاقتصادية للملاءمة لموارد هذا المجتمع سواء المادية منها أو البشرية؛ وبالتالي فإنها تمثل أحد أدوات حماية المجتمع من المخاطر التي تواجهه. كذلك تقوم شركات التأمين بتجميع جزء من المدخرات داخل المجتمع، الأمر الذي يترتب عليه توافر إمكانيات مالية كبيرة لهذه الشركات، مما يجعل لها ثقل مالي كبير فيما بين القطاعات الاقتصادية. وفي سبيل استثمار هذه المدخرات المالية فإنها تساهم بدور كبير في نمو هذه القطاعات الأخرى وكذلك المساهمة في تحقيق خطة التنمية الاقتصادية للدولة.

٢. يوجد عدم استقرار في المعالجات المحاسبية لعمليات التأمين، حيث أنها لازالت محل دراسة ونقاش من قبل منظمات وجهات وضع معايير المحاسبة على مستوى العالم. وتحديدًا فقد قامت لجنة معايير المحاسبة الدولية IASC في أبريل ١٩٩٧ بالتفكير في البدء بمشروع لإصدار معيار للمعالجات المحاسبية الخاصة بعقود التأمين، ثم بدأ هذا المشروع من خلال مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB في سبتمبر ٢٠٠١ إلا أن هذا المشروع لم يتم الانتهاء منه حتى الآن. من ناحية أخرى فقد قام مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي FASB منذ الربع الرابع من عام ٢٠٠٨ بالعمل مع مجلس معايير المحاسبة المالية الدولي IASB في مشروع مشترك لإصدار معيار خاص بمعالجة مشكلات الاعتراف والقياس ومتطلبات العرض والإفصاح عن عقود التأمين. ومنذ هذا التاريخ وكلا المجلسين يسعون إلى تطوير دليل عالي الجودة يتناول معالجة هذه المشكلات. وفي ٢٠ يونيو ٢٠١٣ قام مجلس معايير المحاسبة المالية الدولي بإصدار مسودة عرض ED بعنوان (عقود التأمين) تمهيداً لإصدار معيار التقرير المالي الدولي الخاص

بعقود التأمين (IASB, ED/2013/7). وهو الإجراء نفسه الذي قام به مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي في ٢٧ يونيو ٢٠١٣ (FASB, 2013). ويقوم كلا المجلسين الآن بتجميع آراء المختصين حول المعالجات المحاسبية المقترحة لمشكلات القياس والإفصاح المحاسبي عن عقود التأمين.

٣. يمثل التحفظ المحاسبي أحد أهم المبادئ المحاسبية ذات الأثر الكبير على عملية إعداد التقارير المالية والذي تزايد الاهتمام بدراسته في العديد من الدول ذات البيئات المتنوعة من حيث النظام الاقتصادي والتشريعي والسياسي وغيرها من العوامل. وتمثل الدراسة الحالية إضافة إلى هذا المجال من خلال التطبيق على بيانات تخص شركات التأمين العاملة في المملكة العربية السعودية.

٤. تساهم هذه الدراسة في الأدب المحاسبي كونها تعتبر الأولى – على حد علم الباحث وفي ضوء البحث في قواعد البيانات العربية والأجنبية المتاحة على الإنترنت – التي تناولت قياس مستوى التحفظ المحاسبي في شركات التأمين، حيث تناولت كل الدراسات السابقة هذا الموضوع بالتطبيق على شركات القطاعات غير المالية أو البنوك.

٥. يساهم تحديد مستوى التحفظ المحاسبي في شركات التأمين في المملكة العربية السعودية واضعي المعايير المحاسبية والجهات التنظيمية الأخرى المسؤولة عن هذه الشركات في معرفة مستوى التحفظ المحاسبي الذي تمارسه هذه الشركات ودرجة التغير فيه مع الزمن نظراً لتأثير هذا التحفظ على جودة التقارير المالية، وذلك بالشكل الذي يُساعد على تطوير المعايير المحاسبية والقواعد التنظيمية التي تحكم عمل هذه الشركات في المملكة العربية السعودية.

١,٤ منهج الدراسة:

تستخدم الدراسة الحالية أسلوب الدراسة النظرية والدراسة التطبيقية. حيث يتم من خلال الدراسة النظرية مراجعة الأدب المحاسبي المتعلق بقياس مستوى التحفظ المحاسبي والعوامل المؤثرة فيه والنماذج المستخدمة في إجراء هذا القياس، وكذلك الطبيعة الخاصة بنشاط شركات التأمين وتأثيرها على المعالجات المحاسبية الخاصة بعمليات التأمين، وذلك بغرض تحديد النموذج المناسب لقياس مستوى التحفظ المحاسبي في شركات التأمين.

بينما يتم من خلال الدراسة التطبيقية تطبيق النموذج المحدد من قبل الدراسة النظرية لقياس مستوى التحفظ المحاسبي والعوامل المؤثرة عليه في التقارير المالية السنوية لشركات التأمين في المملكة العربية السعودية خلال الفترة من ٢٠٠٨ حتى ٢٠١٢.

١,٥ تقسيم الدراسة:

يهدف الجزء التالي إلى تناول التحفظ في الفكر المحاسبي، أما الجزء الثالث فقد هدف إلى بيان طبيعة المحاسبة في شركات التأمين في المملكة العربية السعودية، وقد خصص الجزء الرابع لعرض الدراسات السابقة وبناء الفروض، بعد ذلك فقد تم عرض منهجية الدراسة في الجزء الخامس، أما تحليل البيانات فقد تم تناوله في الجزء السادس، وقد تم عرض نتائج وتوصيات الدراسة في الجزء السابع، تبعه أخيراً قائمة المراجع.

٢. التحفظ في الفكر المحاسبي:

٢,١ مفهوم التحفظ المحاسبي:

يتم وصف التحفظ المحاسبي من الناحية التقليدية بالقاعدة الماثورة التي تنص على "عدم الأخذ في الاعتبار أي أرباح متوقعة بينما يُؤخذ في الاعتبار كل الخسائر المتوقعة" (Shroff et al. 2013; Basu 1997; Bliss 1924). ويُفسر (Basu 1997) هذه القاعدة باعتبارها علامة على ميل المحاسبين إلى الحصول على درجة أعلى من التحقق verification عند الاعتراف بالأخبار الجيدة على أنها أرباح أو مكاسب، أكثر من تلك المطلوبة عند الاعتراف بالأخبار السيئة على أنها خسائر. كما يتم تفسير التحفظ المحاسبي أحيانا بشكل أكثر اتساعا على أنه تفضيل المحاسبين للطرق المحاسبية التي تؤدي إلى الوصول إلى قيم منخفضة لحقوق الملكية، على سبيل المثال يوضح (Belkaoui 2004) أن التحفظ المحاسبي يشير إلى تفضيل التقرير عن قيم منخفضة للأصول والإيرادات وقيم مرتفعة للخصوم والمصروفات.

وطبقا لقائمة المفاهيم (SFAC2 (1980) الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي FASB يتم تعريف التحفظ المحاسبي بأنه "رد فعل متعقل prudent reaction تجاه عدم التأكد uncertainty وذلك في محاولة التأكد من أنه قد تم بشكل كاف مراعاة حالات عدم التأكد والمخاطر المتأصلة في بيئة الأعمال". ومن ثم فإنه عند وجود تقديران لمبالغ سوف تحصل أو تدفع في المستقبل وكلاهما متساويان تقريبا فإن التحفظ المحاسبي يعني استخدام التقدير الأقل تفاءلا less optimistic. أما إذا كانت القيمتين غير متساويتان، فإن التحفظ المحاسبي يعني استخدام القيمة الأكثر تشاؤما more pessimistic amount (FASB 1980: Para. 95). ومن ثم فإنه لا يتم الاعتراف بالإيراد حتى يتم التأكد منه بشكل معقول أما الخسارة فيجب أخذها في الاعتبار بمجرد وجود احتمال لحدوثها.

أما إطار إعداد وعرض القوائم المالية في معايير المحاسبة المصرية فقد عرف التحفظ المحاسبي بأنه "تبني درجة من الحذر عند وضع التقديرات المطلوبة في ظل عدم التأكد بحيث لا ينتج عنها تضخيم للأصول والدخل أو تقليل للالتزامات والمصروفات" (وزارة الاستثمار المصرية ٢٠٠٦).

وقد كان التحفظ المحاسبي يمثل احد عناصر مصداقية reliability المعلومات المحاسبية طبقا لقائمة المفاهيم (SFAC2 (1980) لمجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي FASB. أما في ظل الإطار المفاهيمي الجديد للمجلس (2010) فقد تمت الإشارة إلى أن التمثيل الصادق faithful representation للمعلومات^(١) لا يتضمن التحفظ المحاسبي، وذلك لأن ذلك سيكون متعارضا مع حيادية neutrality المعلومات المحاسبية (FASB 2010: Para. BC3.27).

ويمثل هذا الأمر وجهة النظر المعارضة على مبدأ التحفظ المحاسبي، وذلك على اعتبار أنه يمثل نوعا من التحيز bias في المعلومات المحاسبية؛ ومن ثم يكون مؤثرا على حيادية المعلومات المحاسبية. ويعتقد معارضو التحفظ المحاسبي أنه لا يعتمد على أساس علمي، كما أن إتباعه يؤدي إلى تحقيق أرباح

(١) يمثل كلا من التمثيل الصادق والملاءمة فقط العناصر الوصفية الرئيسية Fundamental Qualitative Characteristics لجودة المعلومات المحاسبية طبقا لهذا الإطار الجديد. (راجع: FASB 2010).

في السنة الحالية على حساب السنة أو السنوات السابقة (أبو الخير ٢٠٠٨). إلا أن هذه الآراء تركز فقط على الأثر المؤقت للتحفظ على قائمة الدخل، بينما أن استمرارية الشركة والأثر التراكمي للتحفظ المحاسبي على قائمة المركز المالي يقلل من أهمية هذه الاعتراضات على التحفظ المحاسبي (أبو الخير ٢٠٠٨، Watts 2003a; Watts 2003b).

ولا يعني التحفظ المحاسبي أن يتم تقليل الأصول والدخل بشكل متعمد أو مبالغة متعمدة للخصوم والمصروفات، كما لا يعني خلق احتياطات سرية أو وضع مخصصات مبالغ فيها (وزارة الاستثمار المصرية ٢٠٠٦).

من ناحية أخرى فقد قدمت غالبية الدراسات السابقة التي تناولت التحفظ المحاسبي مفهوماً له يقوم في الأساس على الطريقة أو النموذج الذي تستخدمه كل دراسة في قياس التحفظ المحاسبي.

وفي ضوء ما سبق فإن مفهوم التحفظ المحاسبي في الدراسة الحالية يشير إلى حالات عدم التأكد التي يتم فيها الاعتماد على أدلة أكثر بالنسبة للاعتراف بالأرباح أو المكاسب وذلك مقارنة بالأدلة المستخدمة للاعتراف بالمصروفات أو الخسائر؛ وهو الأمر الذي يؤدي إلى التأثير على عناصر الأصول والإيرادات بالتخفيض والتأثير على عناصر الخصوم والمصروفات بالزيادة، ومن ثم التأثير بالسالب على حقوق الملكية (أو صافي الأصول^(٢)).

٢,٢ أنواع التحفظ المحاسبي:

قامت الدراسات السابقة بالتفريق بين نوعين من التحفظ المحاسبي، هما التحفظ الشرطي والتحفظ غير الشرطي.

١. التحفظ الشرطي conditional conservatism:

التحفظ الشرطي يسمى أيضاً بالتحفظ اللاحق ex poste conservatism أو التحفظ المعتمد على الأخبار news dependent conservatism ويعني أن يتم تخفيض القيم الدفترية لصافي الأصول عند حدوث أحداث معينة غير مرغوب فيها sufficiently adverse circumstances وفي نفس الوقت لا يتم زيادة هذه القيم عند حدوث أحداث مرغوب فيها favorable circumstances (عبيد ٢٠١٠، Ball et al. 2013; Ruch and Taylor 2011; Lara et al. 2011; Qiang 2007; Beaver and Ryan 2005; Basu 1997).

ومن أمثلة التحفظ الشرطي استخدام قاعدة التكلفة أو القيمة السوقية إيهما أقل عند تقييم المخزون، وتسجيل الانخفاض impairment في قيم الأصول طويلة الأجل الملموسة وغير الملموسة (Beaver and Ryan 2005; Basu 1997).

معنى ذلك أن هذا النوع من التحفظ المحاسبي معلق على شرط حدوث أحداث معينة يتم تحديد كيفية التعامل معها مسبقاً من قبل إدارة الشركة (Beaver and Ryan 2005; Basu 1997).

وحديثاً فقد بدأ الباحثون وصف هذا النوع من التحفظ المحاسبي بالتحفظ غير الاختياري non-discretionary conservatism باعتباره يمثل نوعاً من عدم توافر عنصر الاختيار discretion من

(٢) تستخدم الدراسة الحالية اصطلاحاً حقوق الملكية وصافي الأصول كمترادين.

بين الطرق المحاسبية أمام الإدارة عند معالجة بعض عناصر القوائم المالية. مثال ذلك تحديد طريقة الاعتراف الفوري بنفقات البحوث والتطوير والإعلانات على أنها مصروف وإظهارها ضمن قائمة الدخل ومن ثم فانه لا يمكن فيما بعد اختيار الطريقة الأخرى التي تقضي برسمتها كتكلفة وإظهارها ضمن الأصول في قائمة المركز المالي (Lawrence et al. 2013; Tong 2005).

٢. التحفظ غير الشرطي unconditional conservatism:

التحفظ غير الشرطي يسمى أيضا بالتحفظ السابق ex ante conservatism أو التحفظ غير المعتمد على الأخبار news independent conservatism ويعني الاختيار المسبق للطرق المحاسبية aspects of the accounting process الخاصة بمعالجة الأصول والخصوم، التي ينتج عنها انخفاضاً في القيمة الدفترية عن القيمة السوقية لصافي الأصول وذلك طوال عمر هذه الأصول و/أو الالتزامات (والتي تمثل شهرة متوقعة غير ظاهرة expected unrecorded goodwill) (عبيد ٢٠١٠، Ball et al. 2013; Ruch and Taylor 2011; Qiang 2007; Beaver and Ryan 2005; Basu 1997).

ومن أمثلة هذا النوع من التحفظ المحاسبي اختيار طريقة معينة لاستهلاك الأصول الثابتة مثل طرق الاستهلاك المعجل التي تزيد عن الاستهلاك العادي economic depreciation لهذه الأصول، واستخدام المحاسبة على أساس التكلفة التاريخية لإثبات المشروعات ذات صافي القيمة الحالية الموجبة، ومعالجة معظم نفقات الأصول غير الملموسة التي تنمو داخلياً internally developed intangibles على أنها مصروف بدلاً من رسمتها كتكاليف وإظهارها كأصول ثابتة ضمن قائمة المركز المالي (Beaver and Ryan 2005; Basu 1997).

معنى ذلك أن هذا النوع من التحفظ غير معلق على حدوث حدث معين، وإنما هو اختيار مسبق لطريقة محاسبية معينة لمعالجة عنصر معين من عناصر القوائم المالية، وذلك عندما يكون هناك بدائل لمعالجة هذا العنصر محاسبياً. ومن ثم فإن هذا النوع من التحفظ المحاسبي لا يختص بالعناصر التي لها معالجة محاسبية واحدة (Ruch and Taylor 2011).

وحديثاً يقوم الباحثون بوصف هذا النوع من التحفظ المحاسبي بالتحفظ الاختياري discretionary conservatism، حيث أنه يمثل وجود فرصة أمام الإدارة للاختيار من بين الطرق والتقديرات المحاسبية التي تقع ضمن المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً GAAPs، بحيث تؤدي هذه الاختيارات إلى انخفاض مستمر persistent understatement في الأرباح المتراكمة cumulative earnings وصافي الأصول التراكمية خلال فترة معينة من الزمن (Roychowdhury and Martin 2005; Mittendorf 2006; Lin 2006; Tong 2005). ومن الأمثلة على ذلك الاختيار من بين طريقة FIFO أو LIFO لتقييم المخزون، وكذلك توقيت وقيمة مخصص الديون المشكوك فيها، وتحديد قيم الانخفاض في الأصول (asset write-downs) (Tong 2005).

ولا يعتبر التحفظ الشرطي مستقلاً عن التحفظ غير الشرطي، وإنما يمثلان معاً التحفظ المحاسبي بوجه عام. وذلك من حيث أن كلا النوعين يؤديان إلى نفس النتائج من حيث انخفاض الأرباح والقيمة

الدفترية لحقوق الملكية، وأن كلا النوعين تتم ممارستهما بغرض تحقيق نفس الأهداف والنتائج عن دوافع ممارسة التحفظ المحاسبي (عبيد ٢٠١٠، Basu 1997; Beaver and Ryan 2005).

٢,٣ تفسيرات التحفظ المحاسبي:

يوجد العديد من التفسيرات التي توضح دوافع أو مبررات التحفظ المحاسبي، وتتمثل أهم هذه التفسيرات فيما يلي.

١. التفسيرات التعاقدية للتحفظ المحاسبي contracting explanation:

يقصد بالتعاقدات تلك التي تتم بين أطراف مختلفة وذات مصالح متعارضة بالنسبة للشركة (عبيد ٢٠١٠). ويمثل الدافع التعاقدي أهم واقدم التفسيرات أو المبررات التي قدمت من قبل الفكر المحاسبي لتفسير التحفظ المحاسبي، كما أن المقترحات المقدمة في ظل هذا التفسير قد طورت بشكل كبير من قبل الباحثين خلال الفترة الماضية (Watts 2003a).

ولقد ركزت معظم الدراسات السابقة في مجال الدوافع التعاقدية على عقود الديون debt contracts وعقود حوافز الإدارة compensation contracts إضافة إلى حوكمة الشركات corporate governance، نظر لأنه في ظل هذه التعاقدات يبرز التحفظ المحاسبي بشكل طبيعي باعتباره أداة فعالة في إتمام هذه التعاقدات كونه يتطلب الحصول على معايير تحقق أكثر صرامة stringent verification بالنسبة للمكاسب أكثر مما هو بالنسبة للخسائر (Watts 2003a). ويؤدي هذا الاختلاف asymmetry في معايير التحقق بالنسبة للمكاسب عن الخسائر إلى وجود تأجيل ملحوظ في الاعتراف بالمكاسب مقارنة بالخسائر؛ وهو الأمر الذي يترتب عليه انخفاض في احتمالية ظهور صافي الأصول والأرباح المجمعة بأكبر من قيمتهما الحقيقية في أي لحظة زمنية؛ وبالتالي انخفاض احتمالية وجود أي توزيعات للأرباح تؤدي إلى الإخلال بالتعاقدات أو تخفيض قيمة الشركة (Watts 2003a).

وفيما يخص عقود الديون فإن التحفظ المحاسبي يخفض من احتمال قيام الإدارة برفض مشروعات ذات صافي قيمة حالية موجبة أو المبالغة في تحديد قيم الأرباح وصافي الأصول، وكذلك يقلل من احتمال قيام الإدارة بإجراء توزيعات نقدية لحملة الأسهم على حساب سداد مصروفات الديون لمقدمي الديون للشركة (عبيد ٢٠١٠، Watts 2003a; Kwon 2005).

أما فيما يخص حوكمة الشركات فإن التحفظ المحاسبي يقدم إشارات سريعة timely signals تساعد في دراسة مدى وجود مشروعات ذات صافي قيمة حالية سالبة واتخاذ القرارات الأكثر ملاءمة عند وجود مثل هذه المشروعات (Watts 2003a).

٢. التفسيرات القانونية للتحفظ المحاسبي litigation explanation:

توصلت بعض الدراسات السابقة (مثل Watts 1993; Beaver 1993) إلى أن المسؤولية القانونية (أو التعرض للتقاضي) litigation تزيد عندما تكون الأرباح وصافي الأصول مقيمة بأعلى من قيمتها overstated (أي عند انخفاض مستوى التحفظ المحاسبي) مقارنة بتقييمها بأقل من قيمتها understated (أي عند زيادة مستوى التحفظ المحاسبي). وحيث أن تكاليف التقاضي في الحالة الأولى

تكون اكبر منها في الحالة الثانية، فان الإدارة والمراجع يكون لديهم دوافع نحو التقرير عن قيم متحفظة للأرباح وصافي الأصول (شتيوي ٢٠١٠، عبيد ٢٠١٠، Watts 2003a).

٣. التفسيرات الضريبية للتحفظ المحاسبي income tax explanation:

نظرا لان الدخل الخاضع للضريبة taxable income وطرق حساب الدخل الخاضع للضريبة يرتبطان بشكل كبير بمقدار الأرباح الظاهرة بقائمة الدخل فانهما يؤثران على طريقة حساب هذه الأرباح. كذلك فان مقدار الضريبة التي تدفعها الشركة تمثل دافع للشركة لتعديل conform الدخل المحاسبي ليتوافق مع الدخل الخاضع للضريبة. فالشركة عندما تحقق أرباح ويكون لديها دخل خاضع للضريبة ومدفوعات فوائد، فان الارتباط بين الدخل المحاسبي والدخل الخاضع للضريبة يدفع الشركة نحو تأجيل الاعتراف بجزء من هذا الدخل بغرض تخفيض القيمة الحالية لمبلغ الضريبة. ويؤدي هذا الدافع – مثله مثل التفسيرات التعاقدية – في المتوسط إلى تقييم منخفض لصافي الأصول (understatement (Watts 2003a).

٤. التفسيرات التشريعية للتحفظ المحاسبي regulatory explanation:

تمثل التشريعات أيضا دافعا للشركات للتقرير عن أرقام متحفظة في القوائم المالية، فالخسائر الناتجة عن المبالغة في قيم صافي الأصول والأرباح أمر ملاحظ وقابل للاستخدام في العملية السياسية أكثر من تخفيض المكاسب نتيجة تخفيض قيم صافي الأصول والأرباح. هذه الظاهرة تدفع المشرعين وواضعي المعايير لان يكونوا أكثر تحفظا. وبالرغم من وضوح هذا الدافع لدى المشرعين نحو أن تكون المحاسبة أكثر تحفظا، فان هذا الأمر ليس بهذا الوضوح لدى واضعي المعايير، حيث يزداد النقاش حول أن تكون المعلومات المحاسبية حيادية وليست متحفظة (أي حيادية) (Watts 2003a).

٥. التفسيرات السياسية للتحفظ المحاسبي political explanation:

يوضح هذا التفسير أن الشركات قد تستخدم التحفظ المحاسبي بغرض تخفيض التكاليف السياسية political cost التي يمكن أن تتعرض لها نتيجة الأرقام الظاهرة بالقوائم المالية، فمستوى التكاليف السياسية التي يمكن أن تتحملها الشركة يمكن أن يزيد بناء على بعض الأرقام المحاسبية. فالأرباح على سبيل المثال إذا كانت كبيرة يمكن أن ترسل رسائل لرجال السياسة والجهات الرقابية عن الشركة نحو مزيد من الاهتمام والتركيز على هذه الشركات. ويظهر هذا التفسير بشكل كبير في الشركات كبيرة الحجم والشركات ذات الأرباح غير العادية والشركات ذات الطبيعة الاحتكارية، حيث يحتمل أن تتبع مثل هذه الشركات سياسات محاسبية أكثر تحفظا بهدف تخفيض تعرضها للتكاليف السياسية (عبيد ٢٠١٠، Bushman and Piotroski 2006).

٢,٤ قياس التحفظ المحاسبي:

استخدم الباحثون عدة مقاييس أو نماذج لقياس التحفظ المحاسبي تعتمد على قياس اثر الاعتراف غير المتماثل بالأرباح والخسائر asymmetric earnings timeliness على بعض الأرقام المحاسبية (Ball et al. 2013). وقد ركزت الدراسات السابقة على ثلاثة أرقام محاسبية هي صافي الأصول والأرباح وحسابات الاستحقاق.

١. النماذج التي تعتمد على صافي الأصول:

على الرغم من أن القيم السوقية للأصول والخصوم تتضمن التغير في صافي الأصول كل فترة، فإن هذه التغيرات لا تُسجل بالكامل في الدفاتر المحاسبية ولا تنعكس في التقارير المالية. وفي ظل وجود التحفظ المحاسبي فإن الزيادة في قيم الأصول (المكاسب) التي لا يتوافر بشأنها قدر كاف من أدوات التحقق لا يتم تسجيلها في الدفاتر المحاسبية. ونتيجة لذلك فإن صافي الأصول تكون مقومة بأقل من قيمتها السوقية understated. ويعبر هذا الانخفاض في قيمة صافي الأصول عن مقدار التحفظ المحاسبي. وقد قام الباحثون بتقدير هذا الانخفاض في تقييم الأصول understatement باستخدام مجموعة من النماذج التي تقوم بتقييم أسهم الشركات valuation models و/أو نسبة القيمة الدفترية لصافي الأصول (حقوق الملكية) إلى القيمة السوقية لها، أو العكس بنسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية (Shroff et al. 2013; Ball et al. 2012; Watts 2003b; Beaver and Ryan 2000;) (Feltham and Ohlson 1995).

٢. النماذج التي تعتمد على الأرباح وحسابات الاستحقاق earnings and accruals:

يعني التحفظ المحاسبي أن المكاسب تميل إلى أن تكون أكثر استمرارية persistent من الخسائر نظرا لأن القوائم المالية لا تعترف بالزيادات غير المتحقق منها unverifiable في صافي الأصول (المكاسب) في وقت حدوثها، وإنما تعترف بها خلال الفترات المستقبلية عندما تتحقق التدفقات النقدية التي تولد هذه الزيادات. فمثلا إذا زادت قيمة الأصل بسبب أنه من المتوقع أن يتحقق عنه تدفقات نقدية مستقبلية إضافية، فإن المكاسب سوف يتم الاعتراف بها في المستقبل عندما تتحقق هذه الزيادة في التدفقات النقدية بالفعل. ويعني هذا أن المكاسب تميل لأن تكون أكثر استمرارية. وحيث أن الشركات ذات الأرباح الموجبة أو التغيرات الموجبة في الأرباح يكون لديها مكاسب معترف بها، فإن الأرباح الموجبة والزيادات في الأرباح تميل لأن تكون أكثر استمرارية (Ball et al. 2012; Watts 2003b). من ناحية أخرى فإن الخسائر التي يتوافر بشأنها نفس القدر من أدوات التحقق المتوفر للمكاسب غير المعترف بها، يتم الاعتراف بها عند توافر هذا القدر من التحقق وليس عند حدوث التدفقات النقدية المنخفضة في المستقبل. ويترتب على ذلك وجود نقص في الأرباح عند حدوث الخسائر وليس عند تحقق النقص الفعلي في الأرباح في المستقبل. أن الشركات ذات الخسائر (الأرباح السالبة) أو النقص في الأرباح تكون أكثر عرضة لوجود خسائر معترف بها، وحيث أن هذه الخسائر (في المتوسط) لا تتكرر في المستقبل فإن الخسائر (الأرباح السالبة) أو النقص في الأرباح تكون أقل استمرارية من الأرباح الموجبة أو الزيادة في الأرباح. ونظرا لأن هذه الخسائر (الأرباح السالبة) أو النقص في الأرباح تكون مؤقتة فإن استمرارية persistent أو عرضية transience الأرباح والتغيرات في الأرباح تقدم مقاييس للتحفظ المحاسبي (Gao 2013; Watts 2003b).

إن المعالجة غير المتماثلة asymmetrical treatment للمكاسب والخسائر نتيجة التحفظ المحاسبي ينتج عنها عدم تماثل في حسابات الاستحقاق accruals. ونظرا لأن الخسائر تميل لأن يتم الاعتراف بها بالكامل ضمن حسابات الاستحقاق fully accrued بينما لا يتم ذلك بالنسبة للمكاسب، فإن حسابات الاستحقاق في فترة معينة periodic accruals تميل إلى أن تكون سالبة وحسابات

الاستحقاق المجمع *cumulative accruals* تميل إلى أن تكون ظاهرة بأقل من قيمتها *understated*. ونتيجة لذلك فإن صافي القيمة السالبة لحسابات الاستحقاق *negative periodic net accruals* والقيمة السالبة لحسابات الاستحقاق المجمع *negative cumulative accruals* التي يتم تجميعها خلال الفترات المختلفة تستخدم أيضا كمقاييس للحفاظ (Shroff et al. 2013; Watts 2003b).

إضافة إلى ذلك فإن التحفظ المحاسبي يشير إلى أنه ينتج عن الخسائر حسابات استحقاق ذات قيمة أكبر بكثير من المكاسب، ولذلك فإنه من المتوقع أن يكون هناك التواء في توزيعات *skewness of distributions* حسابات الاستحقاق والأرباح عبر الزمن. ويفيد ذلك في القول بأن تقديرات الالتواء السالب في توزيعات الأرباح والتغيرات في الأرباح وحسابات الاستحقاق تمثل مقاييس للحفاظ المحاسبي (Shroff et al. 2013; Watts 2003b).

٣. النماذج التي تعتمد على العلاقة بين الأرباح والعوائد على الأسهم *earnings/stock returns* relation:

تميل أسعار الأسهم السوقية إلى أن تعكس التغيرات في قيمة الأصول في نفس وقت حدوث هذه التغيرات سواء كانت هذه التغيرات تمثل خسائر أو مكاسب في قيمة الأصول، وهو ما يعني أن العوائد على الأسهم تميل إلى أن تكون متماثلة زمنيا. وحيث أن التحفظ المحاسبي يؤدي إلى الاعتراف محاسبيا بالخسائر بشكل أسرع من الاعتراف بالمكاسب فإن الخسائر المحاسبية تميل لأن تكون أكثر تزامنا *contemporaneous* مع العوائد على الأسهم مقارنة بالمكاسب المحاسبية (Lawrence et al. 2013; Watts 2003b).

ولقد توقع (Basu 1997) أن عوائد الأسهم والأرباح تميل إلى أن تعكس الخسائر في نفس الفترة، إلا أن الخسائر تنعكس في عوائد الأسهم بشكل أسرع من المكاسب. وقد توصل إلى وجود معامل مرتفع للعوائد على الأسهم وقيمة مرتفعة لمعامل التحديد (R^2 المعدلة) الخاص بانحدار عينة من الشركات الأمريكية ذات عوائد سالبة على الأسهم مقارنة بعينة أخرى من الشركات ذات العوائد الموجبة على الأسهم.

ولقد تم تكرار هذه الدراسة أكثر من مرة بعد ذلك من قبل العديد من الباحثين وتوصلت في غالبيتها إلى نتائج متشابهة تقريبا (مثل: Kothari et al. 2013; Lawrence et al. 2013; Ball et al. 2000; Ball et al. 2003; al. 2005).

٤. قياس نوعية التحفظ المحاسبي:

إضافة إلى ما سبق فقد قدمت بعض الدراسات السابقة مجموعة من النماذج التي تستخدم لقياس أنواع معينة من التحفظ المحاسبي كالتحفظ الشرطي وغير الشرطي (مثل: Ball et al. 2013; Beaver and Ryan 2005) والتحفظ الاختياري وغير اختياري (مثل: Roychowdhury and Tong 2005; Mittendorf 2006; Lin 2006; Lawrence et al. 2013; Martin 2013) والتحفظ في قائمة الدخل وقائمة المركز المالي (مثل: Choi 2004).

٢,٥ التحفظ في معايير المحاسبة:

يمكن بيان اهتمام معايير المحاسبة الصادرة من عدة جهات من جهات وضع المعايير بالتحفظ المحاسبي على النحو التالي:

١. بالنسبة لمعايير المحاسبة الدولية IAS ومعايير التقرير المالي الدولية IFRS:
يخلو الإطار المفاهيمي الذي يحكم إعداد هذه المعايير من نص صريح على التحفظ المحاسبي. إلا أنه من خلال دراسة تحليلية لهذه المعايير قام بها سلامة (٢٠١٢) توصل أن وجود مجموعة من المعالجات المحاسبية ضمن نصوص هذه المعايير تتمسك بالتحفظ المحاسبي.

٢. بالنسبة للمبادئ المحاسبية المقبولة قبولا عاما في الولايات المتحدة الأمريكية GAAPs:
أيضا يخلو الإطار المفاهيمي الجديد المقترح من جانب مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي FASB في قائمة المفاهيم SFAC8 - كما سبقت الإشارة - من الإشارة بشكل صريح إلى التحفظ المحاسبي. إلا أنه من خلال دراسة تحليلية لهذه المبادئ قام بها سلامة (٢٠١٢) توصل أن وجود مجموعة من المعالجات المحاسبية ضمن هذه المعايير تتمسك بالتحفظ المحاسبي. كما توصل Ndubizu and Sanchez 2006 إلى أن الشركات التي تطبق معايير المحاسبة الأمريكية تطبق التحفظ المحاسبي بدرجة أكبر من الشركات التي تطبق معايير التقارير المالية الدولية.

٣. بالنسبة لمعايير المحاسبة المصرية:
خلصت دراسة سلامة (٢٠١٠) إلى وجود مجموعة من المعالجات المحاسبية ضمن هذه المعايير تتمسك بالتحفظ المحاسبي. وذلك مرجعه إلى أن معايير المحاسبة المصرية قد تم إعدادها في ضوء معايير المحاسبة الدولية.

٤. بالنسبة لمعايير المحاسبة السعودية:
لا توجد دراسات سابقة تناولت مستوى التحفظ المحاسبي الموجود ضمن معايير المحاسبة السعودية، إلا أنه يمكن القول أن معايير المحاسبة السعودية قد تم إعدادها في الأساس في ضوء معايير المحاسبة الأمريكية بالإضافة إلى الاسترشاد بمعايير المحاسبة الدولية ومعايير المحاسبة في بعض الدول الأخرى، ومن ثم فإن معايير المحاسبة السعودية تتضمن درجة من التحفظ تشابه الموجودة في معايير المحاسبة الأمريكية وتزيد عن تلك الموجودة في معايير المحاسبة الدولية.

٣. طبيعة المحاسبة في شركات التأمين السعودية وأثره على قياس التحفظ المحاسبي:

٣,١ طبيعة المحاسبة في شركات التأمين السعودية:
تتم المحاسبة وإعداد التقارير المالية في شركات التأمين في المملكة العربية السعودية طبقا لمعايير المحاسبة الدولية IAS ومعايير التقرير المالي الدولية IFRS وذلك بناء على طلب مؤسسة النقد العربي السعودي بتطبيق هذه المعايير بدلا من معايير المحاسبة الصادرة عن الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين SOCPA بداية من ٢٠٠٩/١/١.

وتخضع المحاسبة في شركات التأمين - حالياً - لمعيار التقرير المالي الدولي IFRS بعنوان عقود التأمين Insurance Contracts. وهذا المعيار يمثل المرحلة الأولى من مرحلتين لمشروع المحاسبة عن عقود التأمين الذي بدأ من قبل لجنة معايير المحاسبة الدولية IASC طبقاً لما يوضحه شكل (١).

شكل (١): خطوات مشروع المحاسبة عن عقود التأمين

الأعمال المبكرة	الخطوة الأولى	الخطوة الثانية	الخطوة الثالثة	الخطوة الرابعة	الخطوة الخامسة	الخطوة السادسة
ورقة القضايا	مقترح المشروع	مرحلة I IFRS4	ورقة المناقشة DP	مسودة العرض ED	مسودة العرض المعدلة	مرحلة II معيار التأمين
أبريل ١٩٩٧	سبتمبر ٢٠٠١	مارس ٢٠٠٤	مايو ٢٠٠٧	يوليو ٢٠١٠	يونيو ٢٠١٣	غير محدد بعد

المصدر: الموقع الإلكتروني لمجلس معايير المحاسبة الدولية IASB وهو www.ifrs.org.

وقد بدأت الأعمال المبكرة لهذا المشروع في أبريل ١٩٩٧ من جانب لجنة معايير المحاسبة الدولية IASC آنذاك ثم في نوفمبر ١٩٩٨ تم تحديد نطاق هذا المشروع وفي ديسمبر ١٩٩٩ أصدرت اللجنة ورقة القضايا Issues Paper الخاصة بهذا المشروع. وبعد تأسيس مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB وإحلاله محل اللجنة في أبريل ٢٠٠١ تم البدء في أولى خطوات هذا المشروع بإصدار مقترح المشروع في سبتمبر ٢٠٠١. وفي مارس ٢٠٠٤ صدر معيار التقرير المالي الدولي IFRS4 ليُمثل أول معيار دولي يتناول المحاسبة عن عمليات التأمين. وحتى تاريخ إعداد هذه الدراسة لم ينته المجلس بعد من المرحلة الثانية والخاصة بإصدار المعيار النهائي الذي يتناول المحاسبة عن عمليات التأمين بشكل شامل. وبذلك يعتبر مشروع المحاسبة عن عمليات التأمين من أحد المشروعات التي استغرقت وقتاً طويلاً جداً لإنجاز الغرض منها.

وبالنسبة لمعيار التقرير المالي الدولي IFRS4 فقد هدف إلى تحديد أساليب إعداد التقارير المالية في شركات التأمين، وذلك من خلال إدخال تعديلات محدودة على المحاسبة عن عقود التأمين وذلك حتى اكتمال المرحلة الثانية من مشروع المحاسبة عن عمليات التأمين، وإلى اشتراط قيام شركات التأمين بالإفصاح عن البيانات الخاصة بعقود التأمين التي تصدرها.

إضافة إلى ذلك فإن المحاسبة في شركات التأمين تتأثر بمعايير دولية أخرى مثل معيار IAS1: عرض التقارير المالية، ومعيار IAS12: ضريبة الدخل، ومعيار IAS24: الإفصاح عن الأطراف ذات العلاقة، ومعيار IAS34: التقارير المالية الأولية، ومعيار IFRS7: الأدوات المالية: افصاحات، ومعيار IFRS9: الأدوات المالية: التصنيف والقياس، ومعيار IFRS10: القوائم المالية الموحدة، ومعيار IFRS11: الترتيب المشترك، ومعيار IFRS12: الإفصاح عن الحصص المملوكة في الوحدات الأخرى، ومعيار IFRS13: قياس القيمة العادلة.

وفي ضوء هذه المعايير تقوم شركات التأمين في المملكة العربية السعودية بإعداد القوائم المالية الآتية:

١. قائمة المركز المالي: ويظهر فيها الموجودات والمطلوبات وحقوق المساهمين، مع تقسيم الموجودات إلى موجودات عمليات التأمين وموجودات المساهمين، وتقسيم المطلوبات إلى مطلوبات عمليات التأمين ومطلوبات المساهمين.
٢. قائمة دخل عمليات التأمين^(٣): وتتضمن عناصر الإيرادات الخاصة بنشاط التأمين وأهمها أقساط التأمين المكتسبة وعمولات إعادة التأمين الصادر وصافي الدخل من الاستثمارات المخصصة. كما تتضمن عناصر المصروفات الخاصة بنشاط التأمين وأهمها التعويضات التحميلية وتكاليف الإنتاج والعمولات المدفوعة والمصروفات العمومية والإدارية الخاصة بعمليات التأمين ومخصصات الاستثمارات المخصصة. ويظهر بعد ذلك الفرق بين مجموع الإيرادات ومجموع المصروفات والذي يمثل فائض (أو عجز) عمليات التأمين والذي يخصم منه حصة المساهمين (والتي تمثل ٩٠٪ منه^(٤)) للوصول إلى فائض عمليات التأمين بعد حصة المساهمين، ثم يخصم منه الفائض الموزع للوصول إلى الفائض المتراكم.
٣. قائمة دخل عمليات المساهمين^(٥): تحتوي هذه القائمة على عناصر الإيرادات والمصروفات الخاصة بالمساهمين، مثل حصتهم في فائض (أو عجز) عمليات التأمين وإيرادات الاستثمارات غير المخصصة والأرباح الناتجة عن إعادة تقييم الاستثمارات المحتفظ بها لأغراض المتاجرة، والمصروفات العمومية والإدارية الخاصة بشركة التأمين ككل. وتنتهي هذه القائمة بصافي دخل السنة، والذي يقسم على المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة خلال السنة لتحديد ربحية السهم.
٤. قائمة الدخل الشامل لعمليات المساهمين^(٦): ويظهر فيها صافي دخل السنة (الظاهر في قائمة دخل عمليات المساهمين) والتغير في القيمة العادلة للاستثمارات المتاحة للبيع وأي عناصر أخرى من عناصر الدخل الشامل. وتنتهي هذه القائمة بتحديد إجمالي الدخل (أو الخسارة) الشامل للفترة، والذي يقسم على المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة خلال السنة لتحديد ربحية السهم من الدخل (أو الخسارة) الشامل.
٥. قائمة التغيرات في حقوق المساهمين: وتتضمن التغيرات التي حدثت على رأس المال والاحتياطات وعلاوة الإصدار والأرباح (أو الخسائر) غير المحققة من إعادة تقييم الاستثمارات والأرباح المبقة (المحتجزة) (أو الخسائر المتراكمة).

(٣) تسمى أيضا بقائمة عمليات المساهمين.

(٤) تمثل العشرة في المائة المتبقية نصيب حملة الوثائق من فائض عمليات التأمين، طبقا للائحة التنفيذية لنظام مراقبة شركات التأمين، مادة ٧٠.

(٥) تسمى أيضا بقائمة نتائج الأعمال والفائض المتراكم.

(٦) يمكن أن يتم الاستغناء عن قائمة دخل عمليات المساهمين بأن يتم إظهار العناصر الخاصة بها في بداية قائمة الدخل الشامل لعمليات المساهمين، إلا أنه يفضل إعداد كل قائمة على حدة.

٥. قائمة التدفقات النقدية لعمليات التأمين: وتتضمن التدفقات النقدية المتعلقة بالأنشطة التأمينية المختلفة ومقسمة إلى التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية.

٦. قائمة التدفقات النقدية لعمليات المساهمين: وتتضمن التدفقات النقدية المتعلقة بأموال المساهمين ومقسمة أيضا إلى التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية.

٣,٢ اثر طبيعة المحاسبة في شركات التأمين السعودية على قياس التحفظ المحاسبي:

عند المقارنة بين النماذج المقترحة من جانب الدراسات السابقة لقياس مستوى التحفظ المحاسبي في التقارير المالية والعوامل المؤثرة عليه، لتحديد أيها أكثر ملاءمة لشركات التأمين في المملكة العربية السعودية، نجد أن النماذج التي تعتمد على الأرقام المحاسبية (مثل صافي الأصول وحسابات الاستحقاق) تعتبر غير مناسبة في ضوء عدم استقرار المعالجات المحاسبية الخاصة بعمليات التأمين (كما سبقت الإشارة) حيث لم يصدر معيار التقرير المالي الدولي النهائي الخاص بهذه المعالجات من قبل لجنة معايير المحاسبة الدولية بعد.

أما النماذج التي تعتمد على العلاقة بين الأرباح والعوائد السوقية (مثل نموذج الاستجابة غير المتماثلة ونموذج نسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية لحقوق الملكية MTB) فإنها تعتبر هي الأكثر ملاءمة لشركات التأمين في المملكة العربية السعودية، حيث تتوافر البيانات الخاصة بها ولا توجد مشكلات محاسبية خاصة بها.

وقد اختار الباحث نموذج الاستجابة غير المتماثلة لقياس مستوى التحفظ المحاسبي والعوامل المؤثرة عليه في شركات التأمين في المملكة العربية السعودية نظرا لتوافر البيانات الخاصة به وشيوع استخدامه من قبل العديد من الدراسات السابقة.

٤. الدراسات السابقة وبناء الفروض:

٤,١ الدراسات السابقة:

حقيقة لقد حظي موضع التحفظ المحاسبي بكم غير عادي من الدراسات المحاسبية التي تناولت العديد من الجوانب المتعلقة به، وهو ما يدل على الاهتمام الكبير بموضوع التحفظ المحاسبي من جانب العديد من الباحثين لما له من تأثير كبير على دقة البيانات والمعلومات الواردة ضمن التقارير المالية.

وبصفة عامة فقد ركزت الدراسات السابقة على جوانب مختلفة من التحفظ المحاسبي مثل دوافع التحفظ المحاسبي والعوامل المؤثرة عليه وتأثيره على التقارير المالية وكيفية قياسه وكيفية قياس الأنواع المختلفة منه ودرجة اختلافه فيما بين القطاعات الاقتصادية المختلفة وبين الدول وفي ظل معايير المحاسبة المطبقة في كل دولة وتأثير بعض الأحداث عليه وغيرها من العناصر الأخرى.

وفيما يخص هدف الدراسة الحالية فسوف يكتفي الباحث بتناول الدراسات التي تناولت النموذج الذي سوف يستخدمه في قياس مستوى التحفظ المحاسبي بالإضافة إلى تلك الدراسات التي قامت بالتطبيق على بيانات تخص شركات تتبع قطاعات مختلفة في المملكة العربية السعودية، ومن هذه الدراسات ما يلي:

— دراسة (1997) Basu:

هدفت هذه الدراسة إلى قياس مستوى التحفظ المحاسبي على أساس انحدار الأرباح المحاسبية على العوائد السوقية، وذلك على افتراض أن هناك اختلاف في استجابة العوائد السوقية للأخبار السيئة (أو الخسائر) يزيد عن الاستجابة للأخبار الجيدة (المكاسب). وقد تم استخدام البيانات الخاصة بكل الشركات الأمريكية المتاحة خلال الفترة من ١٩٦٣ حتى ١٩٩٠ (٢٨ سنة) والتي بلغت ٤٣,٣٢١ مشاهدة. وقد توصلت هذه الدراسة إلى صحة الافتراض الذي قدمته وهو وجود اختلاف في درجة استجابة asymmetry timeliness العوائد السوقية للأخبار السيئة (أو الخسائر) يزيد عن درجة الاستجابة للأخبار الجيدة (المكاسب). وتعتبر هذه الدراسة نقطة هامة في مجال دراسات التحفظ المحاسبي حيث أنها قدمت مقياساً جديداً ومتقدماً، كما تم تطبيقها من قبل العديد من الدراسات التالية لها حتى تاريخ إعداد الدراسة الحالية مع اختلاف بيئات التطبيق وتوصلت إلى نتائج متشابهة. والأسلوب المقترح من جانب هذه الدراسة هو الذي تستخدمه الدراسة الحالية لقياس مستوى التحفظ المحاسبي في شركات التأمين في المملكة العربية السعودية.

— دراسة السهلي (٢٠٠٩):

هدفت هذه الدراسة إلى قياس مستوى التحفظ المحاسبي في شركات المملكة العربية السعودية والعلاقة بين هذا المستوى والربحية وحجم الشركة ونوع القطاع الذي تتبعه والمديونية وتأسيس هيئة السوق المالية CMA في المملكة العربية السعودية، وتوقعت الدراسة أن يختلف مستوى التحفظ طبقاً لهذه العوامل. وتم استخدام نموذج (1997) Basu لقياس التحفظ المحاسبي. وتم تطبيق الدراسة على بيانات ٦٣ شركة موزعة على ثمانية قطاعات هي: البنوك والتأمين^(٧) والاتصالات والكهرباء والصناعة والإسمنت والخدمات والزراعة، وذلك خلال الفترة من عام ٢٠٠١ حتى ٢٠٠٥. وقد توصلت هذه الدراسة إلى انخفاض مستوى التحفظ المحاسبي في الشركات السعودية، وعدم تأثير حجم الشركة ومديونية الشركة على مستوى التحفظ المحاسبي بها، وانخفاض مستوى التحفظ المحاسبي في قطاع البنوك عن مستواه في القطاعات الأخرى محل الدراسة، كما أصبحت الشركات أكثر تحفظاً بعد تأسيس هيئة السوق المالية.

— دراسة عبيد (٢٠١٠):

هدفت هذه الدراسة إلى دراسة اثر الاستثمار المؤسسي كجزء من هيكل الملكية على مستوى التحفظ المحاسبي في شركات المملكة العربية السعودية. وتم قياس مستوى التحفظ المحاسبي باستخدام نموذج نسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية لحقوق الملكية MTB المقترح من جانب Beaver and Ryan (2005). وتم تطبيق الدراسة على بيانات ٣٥ شركة تنتمي إلى قطاعات غير مالية خلال عام ٢٠٠٧ فقط. وقد توصلت هذه الدراسة إلى أن زيادة ملكية مؤسسات الاستثمار في أسهم الشركات في

^(٧) بالرغم من أن هذه الدراسة قد استخدمت بيانات تخص شركات التأمين السعودية، إلا أنها لم تقدم تحليلاً لمستوى التحفظ المحاسبي داخل كل قطاع على حدة وإنما قدمت تحليلاً عاماً يشمل كل الشركات، وهو ما يجعلها غير مفيدة في قياس مستوى التحفظ المحاسبي في شركات التأمين في المملكة العربية السعودية.

المملكة العربية السعودية يرتبط معنويا مع زيادة مستوى التحفظ المحاسبي في التقارير المالية لهذه الشركات.

— دراسة كساب (٢٠١١):

هدفت هذه الدراسة إلى دراسة العوامل المؤثرة على التحفظ المحاسبي من خلال التركيز على أربعة عوامل هي حجم الشركة ونسبة المديونية والحوكمة واختلاف معايير المحاسبة المستخدمة من قبل الشركات. واستخدمت الدراسة نموذج نسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية لحقوق الملكية MTB لقياس التحفظ المحاسبي. وتم تطبيق الدراسة على بيانات ٦٨ شركة سعودية و ٤٨ شركة مصرية خلال عام ٢٠٠٨. وقد توصلت هذه الدراسة إلى وجود علاقة عكسية بين حجم الشركة ومستوى التحفظ المحاسبي، بحيث ينخفض مستوى التحفظ المحاسبي مع زيادة حجم الشركة والعكس بالعكس، ووجود علاقة موجبة بين كلا من نسبة المديونية ونسبة الأعضاء المستقلين وغير التنفيذيين ومستوى التحفظ المحاسبي، وزيادة مستوى التحفظ المحاسبي في الشركات التي تستخدم معايير محاسبة وطنية (المملكة العربية السعودية) عنه في الشركات التي تستخدم معايير المحاسبة الدولية (مصر)^(٨).

— دراسة العتيبي وخليفة (٢٠١٢):

هدفت هذه الدراسة إلى قياس مستوى التحفظ المحاسبي في التقارير المالية الصادرة عن الشركات السعودية. وتم استخدام نموذج Basu (1997) لقياس التحفظ المحاسبي. وتم تطبيق الدراسة على بيانات ٥٠ شركة مساهمة عامة سعودية خلال الفترة من عام ٢٠٠٤ حتى ٢٠١٠. وتوصلت هذه الدراسة إلى انخفاض مستوى التحفظ المحاسبي في الشركات في المملكة العربية السعودية.

— دراسة السلطان (٢٠١٢):

هدفت هذه الدراسة إلى قياس مستوى التحفظ المحاسبي في التقارير المالية الصادرة عن الشركات السعودية. وتم استخدام نموذج Basu (1997) لقياس التحفظ المحاسبي. وتم تطبيق الدراسة على بيانات ٥٠ شركة مساهمة عامة سعودية خلال الفترة من عام ٢٠٠٤ حتى ٢٠١٠، كانت تنتمي كلها للقطاعات غير المالية. وتوصلت هذه الدراسة إلى انخفاض مستوى التحفظ المحاسبي في الشركات في المملكة العربية السعودية.

— دراسات أخرى:

إضافة إلى ما سبق فقد أجريت بعض الدراسات السابقة لقياس مستوى التحفظ المحاسبي والعوامل المؤثرة عليه في التقارير المالية الخاصة بالشركات المسجلة في أسواق المال العربية، والتي تتشابه إلى حد كبير مع سوق المال في المملكة العربية السعودية. فقد تم إجراء دراسات باستخدام بيانات التقارير المالية للشركات المسجلة في سوق المال المصري (مثل: سلامة ٢٠١٢، الابياري ٢٠١٢، يوسف ٢٠١٢، محمد ٢٠١١، عبدالمالك ٢٠١١، عوض ٢٠١٠، شتيوي ٢٠١٠، أبو الخير ٢٠٠٨) وللشركات المسجلة في سوق المال البحريني (مثل: حمدان ٢٠١٢، احمد ٢٠١١) وللشركات

(٨) وذلك على اعتبار أن معايير المحاسبة المصرية تمثل ترجمة لمعايير المحاسبة الدولية.

المسجلة في سوق المال الكويتي (مثل: حمدان ٢٠١١ (ب)^(٩)) وللشركات المسجلة في سوق المال الأردني (مثل: حمدان ٢٠١١ (أ)).

٢,٤ بناء الفروض:

تقوم الدراسة الحالية باختبار مجموعة الفروض الآتية:

الفرض الأول: فرض مستوى التحفظ:

في ضوء نتائج السهلي (٢٠٠٩) وفي ضوء أن شركات التأمين في المملكة العربية السعودية تطبق معايير المحاسبة الدولية والتي ثبت أنها أقل تحفظاً من معايير المحاسبة الوطنية (السعودية) فإنه يمكن صياغة الفرض التالي:

يقل مستوى التحفظ المحاسبي في شركات التأمين في المملكة العربية السعودية عن مستواه في شركات القطاعات الأخرى.

الفرض الثاني: فرض حجم الشركة:

أظهرت الدراسات السابقة نتائج غير محددة تجاه العلاقة بين مستوى التحفظ المحاسبي وحجم الشركة في المملكة العربية السعودية، فقد توصل السهلي (٢٠٠٩) إلى عدم وجود علاقة بين المتغيرين، وتوصل كساب (٢٠١١) إلى أن مستوى التحفظ المحاسبي يرتبط عكسياً مع حجم الشركة، بحيث أن مستوى التحفظ المحاسبي ينخفض مع زيادة حجم الشركة والعكس بالعكس. ولاختبار ذلك على شركات التأمين في المملكة العربية السعودية فإنه يمكن صياغة الفرض التالي:

توجد علاقة عكسية بين مستوى التحفظ المحاسبي وحجم شركات التأمين في المملكة العربية السعودية.

الفرض الثالث: فرض مديونية الشركة:

كانت نتائج الدراسات السابقة متضاربة حيال العلاقة بين مستوى التحفظ المحاسبي ومديونية الشركة في المملكة العربية السعودية. فقد توصل السهلي (٢٠٠٩) إلى عدم وجود علاقة بين المتغيرين، وأن مستوى التحفظ المحاسبي يكون في الشركات ذات المديونية المرتفعة أقل منه في الشركات ذات المديونية المنخفضة. وتوصل كساب (٢٠١١) إلى العكس من ذلك تماماً من أن مستوى التحفظ المحاسبي يزيد مع زيادة نسبة المديونية داخل الشركة.

إلا أن الباحث يرى أن الفرض الأكثر قبولاً والذي يمكن اختباره في هذا الشأن هو أن يكون الوضع في شركات التأمين في المملكة العربية السعودية متفق مع نتائج كساب (٢٠١١). ومن ثم فإنه يمكن صياغة الفرض التالي:

يزيد مستوى التحفظ المحاسبي في شركات التأمين في المملكة العربية السعودية مع زيادة نسبة المديونية في هذه الشركات.

^(٩) تتشابه هذه الدراسة مع دراسة السهلي (٢٠٠٩) من أنها استخدمت بيانات تخص شركات التأمين كأحد عناصر عينة الدراسة، إلا أنها لم تعرض تحليلاً لمستوى التحفظ المحاسبي داخل كل قطاع على حدة وإنما قدمت تحليلاً عاماً يشمل كل الشركات.

الفرض الرابع: فرض ملكية الشركة:

توصلت دراسة عبيد (٢٠١٠) إلى أن مستوى التحفظ المحاسبي يزيد مع زيادة نسبة الملكية المؤسسية لأسهم هذه الشركات. ولاختبار ذلك على شركات التأمين في المملكة العربية السعودية فإنه يمكن صياغة الفرض التالي:

يزيد مستوى التحفظ المحاسبي في شركات التأمين في المملكة العربية السعودية مع زيادة نسبة الملكية المؤسسية لأسهم هذه الشركات.

الفرض الخامس: فرض عمر الشركة:

أخيرا تحاول الدراسة اختبار العلاقة بين مستوى التحفظ المحاسبي وعمر الشركة، وما إذا كان طول عمر الشركة له تأثير على مستوى التحفظ المحاسبي أم لا. ويتوقع الباحث أن يزيد مستوى التحفظ المحاسبي مع زيادة عمر الشركة نظرا لزيادة الضغوط على الشركة مع الزمن من حيث زيادة الأموال المتجمعة لديها ومبالغ التعويضات المطالبة بسدادها والأرباح الموزعة على الملاك. وبناء على ذلك فإنه يمكن صياغة الفرض التالي:

يزيد مستوى التحفظ المحاسبي في شركات التأمين في المملكة العربية السعودية مع زيادة عمر هذه الشركات.

٥. منهجية الدراسة:**٥,١ عينة الدراسة:**

تتمثل عينة الدراسة في البيانات السنوية لشركات التأمين في المملكة العربية السعودية من عام ٢٠٠٨ حتى ٢٠١٢ والتي أمكن الحصول عليها من خلال القوائم المالية المفصلة المتاحة على موقع شركة السوق المالية السعودية (تداول) على الإنترنت^(١٠). ويوضح جدول (١) توزيع مشاهدات العينة (شركة-سنة) خلال فترة الدراسة.

جدول (١): توزيع مشاهدات العينة (شركة-سنة) خلال فترة الدراسة

بيان	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	الإجمالي
عدد شركات قطاع التأمين	٤٣	٣٤	٣٤	٣٤	٣٥	١٨٠
عدد شركات العينة	٢١	٢٥	٣١	٣١	٣٣	١٤١
النسبة المئوية في كل سنة	٤٨,٨	٧٣,٥	٩١,٢	٩١,٢	٩٤,٣	٧٨,٣

٥,٢ قياس متغيرات الدراسة:

يهدف هذا الجزء من الدراسة إلى بيان كيفية قياس مستوى التحفظ المحاسبي لاختبار الفرض الأول وكذلك المتغيرات التي تمثل العوامل ذات التأثير على التحفظ المحاسبي لاختبار الفروض من الثاني وحتى الخامس.

(١٠) موقع تداول على الإنترنت هو www.tadawul.com.sa.

١. قياس مستوى التحفظ المحاسبي:

اختار الباحث نموذج الاستجابة غير المتماثلة لقياس مستوى التحفظ المحاسبي في شركات التأمين في المملكة العربية السعودية – كما سبقت الإشارة – نظراً لتوافر البيانات الخاصة به وشيوع استخدامه من قبل العديد من الدراسات السابقة.

ويقوم نموذج الاستجابة غير المتماثلة بقياس مستوى التحفظ المحاسبي للشركة من خلال إجراء انحدار للأرباح المحاسبية على العوائد على الأوراق المالية للشركة وذلك باستخدام نموذج الانحدار العكسي reverse regression طبقاً للشكل التالي:

$$X_{it}/P_{it-1} = \alpha_0 + \alpha_1 DR_{it} + \beta_0 R_{it} + \beta_1 DR_{it} * R_{it} + \varepsilon_{it} \dots\dots\dots (1)$$

حيث أن:

X_{it} تمثل ربحية السهم للشركة i في نهاية السنة t .

P_{it-1} تمثل سعر السهم للشركة i في بداية السنة.

R_{it} العوائد السوقية على الأسهم، وسيوضح لاحقاً كيفية حسابها.

DR_{it} متغير وهمي أو نوعي dummy or indicator variable ثنائي القيمة يأخذ القيمة (١) إذا كانت العوائد سالبة والقيمة (صفر) في غير ذلك.

α_0 ثابت علاقة الانحدار.

$\alpha_1, \beta_0, \beta_1$ معاملات الانحدار للمتغيرات المستقلة.

ε_{it} الخطأ العشوائي، ويمثل المتغيرات العشوائية التي لا يفسرها النموذج.

مع ملاحظة الآتي:

أ. بالنسبة لقياس العوائد السوقية على الأسهم:

قدم (1997) Basu أكثر من طريقة لقياس العوائد السوقية هي العوائد خلال فترة الإعلان عن العوائد inter-announcement period returns، والعوائد المعدلة بالقيمة السوقية خلال فترة الإعلان عن العوائد market-inter-announcement period returns، والعوائد عن العام بالكامل fiscal year returns. وسوف يستخدم الباحث الطريقة الثالثة، والتي في ظلها يتم حساب العائد السوقي في نهاية كل سنة لكل شركة من خلال المعادلة المقترحة من دراسة ابوالخير (٢٠٠٨) والتي تأخذ الشكل:

$$R_{it} = [(P_{it} - P_{it-1}) + d_{it}] / P_{it} \dots\dots\dots (2)$$

حيث أن: P_{it} تمثل سعر سهم الشركة في نهاية السنة، P_{it-1} تمثل سعر سهم الشركة في بداية

السنة، d_{it} تمثل التوزيعات النقدية على السهم خلال السنة. وفي حالة عدم وجود توزيعات نقدية على السهم تكون القيمة تساوي (صفر).

ب. بالنسبة لمتغيرات نموذج الانحدار:

يتضمن المتغير R_{it} كل العوائد السوقية (موجبة وسالبة)، ويقوم المتغير DR_{it} بالفصل بين العوائد السالبة والموجبة أو الصفرية، بينما يمثل المتغير $DR_{it} * R_{it}$ حاصل ضرب المتغيرين السابقين، أي تكون قيمته سالبة أو صفرية دائماً.

ج. بالنسبة لمعاملات نموذج الانحدار:

— α_0 ثابت نموذج الانحدار يمثل المكاسب التي يتم الاعتراف بها ضمن إيرادات الفترة الحالية والتي تم معالجتها في فترة (أو فترات) سابقة على أنها مكاسب غير محققة *unrealized gains*، وحيث أن هذه المكاسب لا ترتبط مع الأخبار الخاصة بالفترة الحالية، فإنه يتوقع أن تكون قيمة هذا المعامل قيمة موجبة (Basu 1997).

— β_0 معامل انحدار الأرباح على العوائد السوقية، ويقاس درجة استجابة الأرباح للأخبار الجيدة (Basu 1997).

— β_1 معامل ميل انحدار الأرباح على العوائد السوقية السالبة، ويمثل معامل الاستجابة الإضافية *incremental timeliness* من جانب الأرباح للأخبار السيئة، أي أنه يقاس الزيادة في استجابة الأرباح للأخبار السيئة عن استجابة الأرباح للأخبار الجيدة (Basu 1997).

ونظراً لأن استجابة الأرباح للأخبار السيئة تكون أكبر من استجابتها للأخبار الجيدة، فإنه يتوقع أن تزيد قيمة معامل استجابة الأرباح الإضافية للأخبار السيئة β_1 عن قيمة معامل استجابة الأرباح للأخبار الجيدة β_0 . ويعتبر حدوث ذلك مؤشراً على زيادة مستوى التحفظ المحاسبي، بينما أن حدوث العكس يعتبر مؤشراً على انخفاض مستوى التحفظ المحاسبي. كما أنه من المتوقع أيضاً أن تكون قيمة المعامل β_1 قيمة موجبة. وإن حدث ذلك فإنه يعتبر مؤشراً على ارتفاع مستوى التحفظ المحاسبي، والعكس بالعكس (Basu 1997).

ويتم تحديد معنوية مستوى التحفظ المحاسبي من خلال قيمة مستوى المعنوية للمعامل β_1 حيث أنه كلما كان مستوى المعنوية أقل من أو يساوي ٥٪ كان مستوى التحفظ معنوياً، وإن كان أكبر من ٥٪ كان مستوى التحفظ غير معنوي.

د. بالنسبة للمقارنة بين الأنواع المختلفة من الشركات:

عند المقارنة بين الأنواع المختلفة من الشركات بناءً على العوامل التي تقوم الدراسة باستكشاف تأثيرها على التحفظ المحاسبي، فإنه يتم تحديد مستوى التحفظ المحاسبي على أساس قيمة معامل التحديد R^2 المعدلة في كل نوع من الشركات، حيث أن ارتفاع قيمة هذا المعامل دلالة على ارتفاع مستوى التحفظ المحاسبي، والعكس بالعكس.

٢. قياس متغير حجم الشركة:

يتم التعبير عن حجم شركة التأمين من خلال المقياس الأكثر شيوعاً في الدراسات السابقة وهو إجمالي الأصول. وتم استخدام اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الأصول بغرض التخلص من القيم الشاذة وتشتت البيانات (حمدان ٢٠١١).

٣. قياس متغير مديونية الشركة:

يمكن أن يتم التعبير عن مديونية الشركة بصفة عامة من خلال مجموعة من النسب المالية التي تربط بين التزامات الشركة واحد عناصر قائمة المركز المالي الأخرى، مثل حقوق الملكية أو إجمالي الالتزامات وحقوق الملكية أو إجمالي الأصول. ونظراً للطبيعة الخاصة بشركات التأمين فقد تم استخدام

نسبة (مجموع مطلوبات عمليات التأمين) إلى (مجموع مطلوبات وحقوق المساهمين) للتعبير عن مديونية شركات التأمين.

٤. قياس متغير ملكية الشركة:

تم التعبير عن نوع ملكية شركة التأمين من خلال استخدام نسبة (ملكية رأس مال الشركة من جانب المؤسسات الاستثمارية) إلى (إجمالي رأس مال الشركة).

٥. قياس متغير عمر الشركة:

تم التعبير عن عمر الشركة من خلال استخدام عمر الشركة منذ تأسيسها حتى سنة التقرير.

٥,٣ تقسيم شركات الدراسة:

عند دراسة العلاقة بين مستوى التحفظ المحاسبي ومجموعة العوامل محل الدراسة فإنه يتم تقسيم الشركات إلى مجموعتين بناءً على متوسط mean المتغير محل الدراسة، بحيث تكون المجموعة الأولى هي التي يزيد فيها المتغير أو يساوي هذا المتوسط، والمجموعة الثانية هي التي يقل فيها المتغير عن المتوسط.

٦. تحليل البيانات واختبار الفروض:

٦,١ قياس مستوى التحفظ المحاسبي في شركات التأمين واختبار الفرض الأول:

تم قياس مستوى التحفظ المحاسبي على مستوى شركات التأمين ككل من خلال انحدار الأرباح على العوائد طبقاً لنموذج (1997) Basu. ويوضح جدول (٢) المشاهدات ذات الأرباح الموجبة والسالبة (الخسائر) والعوائد الموجبة والسالبة خلال فترة الدراسة.

جدول (٢): الأرباح والعوائد الموجبة والسالبة لشركات الدراسة

بيان	الأرباح		العوائد	
	عدد المشاهدات	النسبة المئوية	عدد المشاهدات	النسبة المئوية
القيم الموجبة	٦٦	٤٦,٨١%	٥٨	٤١,١٣%
القيم السالبة	٧٥	٥٣,١٩%	٨٣	٥٨,٨٧%
الإجمالي	١٤١	١٠٠,٠٠%	١٤١	١٠٠,٠٠%

ويتضح من جدول (٢) أن شركات التأمين التي حققت خسائر أكبر من تلك التي حققت أرباح خلال فترة الدراسة، وكذلك الأمر بالنسبة للعوائد، وهو ما يتوقع أن يكون له تأثير على مستوى التحفظ المحاسبي في هذه الشركات.

ويوضح جدول (٣) نتائج تطبيق نموذج (1997) Basu على بيانات شركات التأمين ككل في المملكة العربية السعودية خلال فترة الدراسة.

ويتضح من قسم (أ) من جدول (٣) أن قيمة معامل التحديد R^2 المعدلة قد بلغت ١٤,٠%^(١١)، وهي قيمة منخفضة، وتعبّر عن وجود مستوى منخفض من التحفظ المحاسبي في التقارير المالية

^(١١) في دراسة (1997) Basu بلغ معامل التحديد ١٠,٠٩%.

لشركات التأمين في المملكة العربية السعودية، وهو ما يتفق مع الفرض الأول. أما بالنسبة لصلاحية النموذج فيوضح تحليل التباين ANOVA لاختبار معنوية نموذج الانحدار المستخدم أن قيمة F قد بلغت ٨,٥٨٥ بمستوى معنوية ٠,٠٠٠ وهو أقل من ٥٪ مما يعني صلاحية نموذج الانحدار المستخدم.

جدول (٣): نتائج تطبيق نموذج Basu (1997) على بيانات شركات التأمين ككل

أ - إحصاءات النموذج: $X_{it}/P_{it-1} = \alpha_0 + \alpha_1 DR_{it} + \beta_0 R_{it} + \beta_1 DR_{it} * R_{it}$

R ²	Adjusted R ²	Std. Error of the Estimate	ANOVA	
			F	Sig.
.158	.140	.059425	8.577	.000

ب - نتائج تحليل الانحدار OLS regression لمتغير الأرباح (X_{it}/P_{it-1}) :

	Coefficient	t	Sig.
α_0 (Constant)	0.046	2.863	0.005
α_1	-0.032	-1.714	0.089
β_0	-0.139	-4.415	0.000
β_1	0.153	4.595	0.000
$\beta_0 + \beta_1 / \beta_0$	2.101		

أما القسم (ب) من جدول (٣) فيتضح منه ما يلي:

— بلغ ثابت معادلة الانحدار (α_0) قيمة موجبة قدرها ٠,٠٤٦ بمعنوية ٠,٠٠٠ وهو أقل من ٥٪ مما يعني أنه معنوي. ويتفق ذلك مع ما سبق توضيحه من أن هذا المعامل يمثل المكاسب التي يتم الاعتراف بها ضمن إيرادات الفترة الحالية والتي تم معالجتها في فترة (أو فترات) سابقة على أنها مكاسب غير محققة unrealized gains.

— معامل استجابة الأرباح للأخبار الجيدة (β_0) يبلغ -٠,١٣٩ بمعنوية ٠,٠٠٠ وهو أقل من ٥٪ مما يعني أنه معنوي.

— معامل الاستجابة الإضافية للأرباح للأخبار السيئة (β_1) بلغ قيمة موجبة قدرها ٠,١٥٣ بمعنوية ٠,٠٠٠ وهو أقل من ٥٪ مما يعني أنه معنوي أيضاً.

— معامل الاستجابة الإضافية للأرباح للأخبار السيئة (β_1) أكبر من معامل استجابة الأرباح للأخبار الجيدة (β_0)، وهو ما يتفق مع ما هو متوقع بناء على نتائج الدراسات السابقة^(١٢).

— درجة الاستجابة للأخبار السيئة ٢,١٠١ مرة ضعف درجة الاستجابة للأخبار الجيدة^(١٣).

ويدل كل ما سبق على أن أرباح شركات التأمين في المملكة العربية السعودية تستجيب للأخبار السيئة أكثر مما تستجيب للأخبار الجيدة، مما يعني وجود مستوى من التحفظ في التقارير المالية لهذه الشركات، وقد كان هذا المستوى منخفضاً (بدلالة قيمة معامل التحديد)، ومعنوياً (بدلالة معنوية معامل الاستجابة الإضافية للأرباح للأخبار السيئة (β_1)).

^(١٢) على سبيل المثال في دراسة Basu (1997) كانت قيمة $\beta_0 = ٠,٠٥٩$ وقيمة $\beta_1 = ٠,٢١٦$.

^(١٣) في دراسة Basu (1997) بلغت هذه الدرجة ٤,٥ مرة.

ومن ثم فإنه يتم قبول الفرض الأول الذي توقع انخفاض مستوى التحفظ المحاسبي في التقارير المالية لشركات التأمين في المملكة العربية السعودية.

ويمكن تفسير هذا الانخفاض في مستوى التحفظ المحاسبي بالتفسيرات الآتية:

— تطبق شركات التأمين في المملكة العربية السعودية معايير المحاسبة والتقارير المالي الدولية، وهي عادة أقل تحفظاً مقارنة بمعايير المحاسبة الوطنية الصادرة من قبل الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين SOCPA.

— الخسائر التي تحققها معظم شركات التأمين تعتبر خسائر تشغيلية أكثر منها خسائر محاسبية، حيث أن تأثير التحفظ المحاسبي على تحديد نتيجة نشاط شركات التأمين كان منخفضاً، ومن ثم فإن هذه الخسائر تعود لطبيعة نشاط هذه الشركات؛ ومن ثم فإن سياسات تشغيل هذه الشركات هي التي تحتاج إلى دراسة وتحليل بهدف القضاء على هذه الخسائر وتحقيق أرباح.

٦,٢ علاقة مستوى التحفظ المحاسبي مع حجم الشركة واختبار الفرض الثاني:

بلغ متوسط اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الأصول^(١٤) على مستوى العينة ككل ٨,٧٦٠. ويوضح جدول (٤) تقسيم الشركات على أساس الحجم بناء على هذا المتوسط^(١٥)، ويتضح منه زيادة عدد الشركات صغيرة الحجم مقارنة بكبيرة الحجم.

جدول (٤): تقسيم شركات التأمين على حسب حجم الشركة

بيان	عدد المشاهدات	النسبة المئوية
الشركات كبيرة الحجم	٦٥	٤٦,١٠ %
الشركات صغيرة الحجم	٧٦	٥٣,٩٠ %
الإجمالي	١٤١	١٠٠,٠٠ %

ويوضح جدول (٥) نتائج تطبيق نموذج (1997) Basu على بيانات شركات التأمين على أساس حجم الشركة.

جدول (٥): نتائج تطبيق نموذج (1997) Basu على أساس حجم الشركة

أ. إحصاءات النموذج: $X_{it}/P_{it-1} = \alpha_0 + \alpha_1 DR_{it} + \beta_0 R_{it} + \beta_1 DR_{it} * R_{it}$

Firm Size	N	R ²	Adjusted R ²	F	Sig.
Big Firms	65	.189	.150	4.754	.005
Small Firms	76	.118	.081	3.210	.028

^(١٤) يمكن أن يتم التعبير عن حجم الشركة باستخدام القيم المطلقة لإجمالي الأصول لكل شركة. وعند تطبيق ذلك على بيانات الدراسة بلغ المتوسط ٩٥٧,٦٩٨,٧٨٧ ريال، وبناء عليه كان عدد المشاهدات كبيرة الحجم ٦٧ مشاهدة (٤٧,٥٢ %) وصغيرة الحجم ٧٤ مشاهدة (٥٢,٤٨ %). ولم توجد فروق جوهرية بين النتائج في هذه الحالة والنتائج المعروضة.

^(١٥) يمكن أن يتم تقسيم المشاهدات على أساس الوسيط، والذي بلغ ٨,٧١٩ وفي هذه الحالة عدد المشاهدات كبيرة الحجم ٧١ مشاهدة (٥٠,٣٥ %) وصغيرة الحجم ٧٠ مشاهدة (٤٩,٦٥ %). ولم توجد أيضاً فروق جوهرية بين النتائج في هذه الحالة والنتائج المعروضة.

ب. نتائج تحليل الانحدار لمتغير الأرباح (X_{it}/P_{it-1}) على أساس حجم الشركة:

	Big Firms			Small Firms		
	Coefficient	t	Sig.	Coefficient	t	Sig.
α_0	.076	3.434	.001	-.003	-.136	.892
α_1	-.032	-1.207	.232	-.014	-.611	.543
β_0	-.162	-3.412	.001	-.080	-2.151	.035
β_1	.181	3.391	.001	.080	2.100	.039
$\beta_0 + \beta_1 / \beta_0$	2.117			2.000		

ويتضح من قسم (أ) من جدول (٥) انخفاض قيمة معامل التحديد بالنسبة للشركات كبيرة الحجم (١٥,٠٪)، وصغيرة الحجم (٨,١٪)؛ وذلك دلالة على انخفاض مستوى التحفظ المحاسبي في كلا النوعين من الشركات، ويتفق ذلك مع النتائج على مستوى العينة ككل ومع نتائج اختبار الفرض الأول. وهذا المستوى من التحفظ كان اكبر بالنسبة للشركات كبيرة الحجم مقارنة بالشركات صغيرة الحجم، ويتعارض ذلك مع الفرض الثاني، ويؤدي إلى رفضه وقبول الفرض البديل له.

أما القسم (ب) من جدول (٥) فيتضح منه معنوية معامل استجابة الأرباح للأخبار الجيدة (β_0) ومعامل الاستجابة الإضافية للأرباح للأخبار السيئة (β_1) في كلا النوعين من الشركات؛ وذلك دلالة على معنوية مستوى التحفظ المحاسبي فيهما بالرغم من اختلاف هذا المستوى فيما بينهما. كذلك فإن قيمة المعامل (β_1) اكبر من قيمة المعامل (β_0) على مستوى كلا النوعين من الشركات، وذلك دلالة على اختلاف الاستجابة للأخبار الجيدة والسيئة بما يتفق مع النتائج على مستوى العينة ككل.

يتضح من التحليل السابق وجود مستوى من التحفظ المحاسبي في الشركات كبيرة وصغيرة الحجم، إلا أنه كان مرتفعاً ومعنوياً في الشركات كبيرة الحجم وصغيراً ومعنوياً في الشركات صغيرة الحجم. وبالتالي يتم رفض الفرض الثاني وقبول الفرض البديل له، بمعنى وجود علاقة طردية بين مستوى التحفظ المحاسبي وحجم شركات التأمين في المملكة العربية السعودية. ويمكن تفسير هذه النتيجة على النحو التالي:

— بالنسبة لنتائج السهلي (٢٠٠٩) التي توصلت إلى عدم تأثير الحجم على مستوى التحفظ المحاسبي ربما تكون صحيحة في ضوء استخدامها لبيانات مجموعة من القطاعات المختلفة داخل المملكة العربية السعودية منها ما هو مالي وما هو غير مالي، بينما أنه في قطاع التأمين فإن الدراسة الحالية تشير إلى تأثير حجم الشركة على مستوى التحفظ المحاسبي.

— بالنسبة لنتائج دراسة كساب (٢٠١١) فإنها قد استخدمت نموذج القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية لحقوق الملكية MTB لقياس مستوى التحفظ المحاسبي، وقد أشار أبو الخير (٢٠٠٨) و Roychowdhury and Watts (2007) إلى أن نتائج استخدام هذا النموذج تعطي نتائج عكسية لنموذج الاستجابة غير المتماثلة، وهو ما يفسر انعكاس النتائج.

— يقدم حمدان (٢٠١١ ب) تفسيراً آخر يعود إلى الأسلوب المستخدم في تقسيم الشركات إلى كبيرة وصغيرة، حيث يرى أن استخدام الوسيط median بدلاً من الوسط mean أفضل للتغلب على

مشكلة تشتت البيانات والتغلب على القيم الشاذة. إلا أنه عندما تم استخدام الوسيط في الدراسة الحالية لم توجد فروقا جوهرية بين النتائج في هذه الحالة والنتائج المعروضة. إن ما يتفق مع المنطق هو أن تكون الشركات كبيرة الحجم تكون أكثر تحفظا كونها تتعرض لضغوط سياسية ورقابة عالية من الجهات الحكومية ومتابعة كبيرة من جانب المحللين الماليين وأيضا كونها ذات مستوى عال من تفعيل آليات حوكمة الشركات. ويدفع كل ذلك نحو رفض الفرض الثاني وقبول الفرض البديل له.

٦,٣ علاقة مستوى التحفظ المحاسبي بمديونية الشركة واختبار الفرض الثالث:

بلغ متوسط نسبة (مجموع مطلوبات عمليات التأمين) إلى (مجموع مطلوبات وحقوق المساهمين)^(١٦) على مستوى العينة ككل ١,٩٩٢. ويوضح جدول (٦) تقسيم الشركات على أساس الحجم بناء على هذا المتوسط^(١٧). والذي يتضح منه زيادة عدد الشركات ذات المديونية المنخفضة عن الشركات ذات المديونية المرتفعة.

جدول (٦): تقسيم شركات التأمين على حسب مديونية الشركة

بيان	عدد المشاهدات	النسبة المئوية
الشركات ذات المديونية المرتفعة	٥٤	٣٨,٣٠٪
الشركات ذات المديونية المنخفضة	٨٧	٦١,٧٠٪
الإجمالي	١٤١	١٠٠,٠٠٪

ويوضح جدول (٧) نتائج تطبيق نموذج Basu (1997) على بيانات شركات التأمين في المملكة العربية السعودية على أساس مديونية الشركة.

جدول (٧): نتائج تطبيق نموذج Basu (1997) على أساس مديونية الشركة

أ. إحصاءات النموذج: $X_{it}/P_{it-1} = \alpha_0 + \alpha_1 DR_{it} + \beta_0 R_{it} + \beta_1 DR_{it} * R_{it}$

Firm Size	N	R ²	Adjusted R ²	F	Sig.
High Firms	54	.148	.097	2.897	.044
Low Firms	87	.154	.123	5.017	.003

^(١٦) يمكن أن يتم التعبير عن مديونية الشركة باستخدام نسبة (مجموع مطلوبات عمليات التأمين) إلى (مجموع المطلوبات) لكل شركة. وعند تطبيق ذلك على بيانات الدراسة بلغ المتوسط ٠,٥٧٩، وبناء عليه كان عدد المشاهدات ذات المديونية المرتفعة ٥٤ مشاهدة (٣٨,٣٠٪) وعدد المشاهدات ذات المديونية المنخفضة ٨٧ مشاهدة (٦١,٧٠٪). ولم توجد فروق جوهرية بين النتائج في هذه الحالة والنتائج المعروضة.

^(١٧) يمكن أن يتم تقسيم المشاهدات على أساس الوسيط، والذي بلغ ١,٧٦٢ وفي هذه الحالة كان عدد المشاهدات ذات المديونية المرتفعة ٧١ مشاهدة (٥٠,٣٥٪) وعدد المشاهدات ذات المديونية المنخفضة ٧٠ مشاهدة (٤٩,٦٥٪). وأيضا لم توجد فروق جوهرية بين النتائج في هذه الحالة والنتائج المعروضة.

ب. نتائج تحليل الانحدار لمتغير الأرباح (X_{it}/P_{it-1}) على أساس مديونية الشركة:

	High Firms			Low Firms		
	Coefficient	t	Sig.	Coefficient	t	Sig.
α_0	.059	2.348	.023	.027	1.189	.238
α_1	-.040	-1.219	.229	-.018	-.750	.456
β_0	-.177	-2.838	.007	-.104	-2.635	.010
β_1	.181	2.552	.014	.117	2.881	.005
$\beta_0 + \beta_1 / \beta_0$	2.023			2.635		

ويتضح من قسم (أ) من جدول (٧) انخفاض قيمة معامل التحديد بالنسبة للشركات مرتفعة المديونية (٩,٧٪)، ومنخفضة المديونية (١٢,٣٪)؛ وذلك دلالة على انخفاض مستوى التحفظ المحاسبي في كلا النوعين من الشركات، ويتفق ذلك مع النتائج على مستوى العينة ككل ومع نتائج اختبار الفرض الأول. وهذا المستوى من التحفظ كان أكبر بالنسبة للشركات منخفضة المديونية مقارنة بالشركات مرتفعة المديونية، ويتعارض ذلك مع الفرض الثالث، ويؤدي إلى رفضه وقبول الفرض البديل له.

كما يتضح من جدول (٧) أيضا معنوية معامل استجابة الأرباح للأخبار الجيدة (β_0) ومعامل الاستجابة الإضافية للأرباح للأخبار السيئة (β_1) في كلا النوعين من الشركات؛ وذلك دلالة على معنوية مستوى التحفظ المحاسبي فيهما بالرغم من اختلاف هذا المستوى فيما بينهما. كذلك فإن المعامل (β_1) كان أكبر من المعامل (β_0) على مستوى كلا النوعين من الشركات.

يتضح من التحليل السابق وجود مستوى من التحفظ المحاسبي في الشركات منخفضة ومرتفعة المديونية، إلا أنه كان مرتفعا ومعنويا في الشركات منخفضة المديونية وصغيرا ومعنويا في الشركات مرتفعة المديونية. وبالتالي يتم رفض الفرض الثالث وقبول الفرض البديل له، بمعنى وجود علاقة عكسية بين مستوى التحفظ المحاسبي ومديونية شركات التأمين في المملكة العربية السعودية.

وتتفق هذا النتيجة مع نتائج دراسة السهلي (٣٠٠٩) بينما تختلف مع نتائج كساب (٢٠١١).

٦,٤ علاقة مستوى التحفظ المحاسبي مع ملكية الشركة واختبار الفرض الرابع:

بلغ متوسط نسبة (ملكية راس مال الشركة من جانب المؤسسات الاستثمارية) إلى (إجمالي راس مال الشركة) على مستوى العينة ككل ٥٨,٥٣٩. ويوضح جدول (٨) تقسيم الشركات على أساس الملكية بناء على هذا المتوسط^(١٨). ويتضح منه زيادة عدد الشركات ذات الملكية المؤسساتية المرتفعة عن الشركات ذات الملكية المؤسساتية المنخفضة.

(١٨) عند تقسيم المشاهدات على أساس الوسيط، والذي بلغ ٦٠,٠٠٠ كان عدد المشاهدات ذات الملكية المؤسساتية المرتفعة ٩٨ مشاهدة (٦٩,٥٠٪) وعدد المشاهدات ذات الملكية المؤسساتية المنخفضة ٤٣ مشاهدة (٣٠,٥٠٪). وأيضا لم توجد فروق جوهرية بين النتائج في هذه الحالة والنتائج المعروضة.

جدول (٨): تقسيم شركات التأمين على حسب ملكية الشركة

بيان	عدد المشاهدات	النسبة المئوية
الشركات ذات الملكية المؤسسية المرتفعة	١٠٣	٪٧٣,٠٥
الشركات ذات الملكية المؤسسية المنخفضة	٣٨	٪٢٩,٩٥
الإجمالي	١٤١	٪١٠٠,٠٠

ويوضح جدول (٩) نتائج تطبيق نموذج Basu (1997) على بيانات شركات التأمين في المملكة العربية السعودية على أساس ملكية الشركة.

جدول (٩): نتائج تطبيق نموذج Basu (1997) على أساس ملكية الشركة

أ. إحصاءات النموذج: $X_{it}/P_{it-1} = \alpha_0 + \alpha_1 DR_{it} + \beta_0 R_{it} + \beta_1 DR_{it} * R_{it}$ على أساس ملكية الشركة:

Firm Ownership	N	R ²	Adjusted R ²	F	Sig.
Higher institutional Ownership Firms	103	.182	.157	7.323	.000
Lower institutional Ownership Firms	38	.136	.060	1.781	.169

ب. نتائج تحليل الانحدار لمتغير الأرباح (X_{it}/P_{it-1}) على أساس ملكية الشركة:

	Higher Institutional Ownership Firms			Lower Institutional Ownership Firms		
	Coefficient	t	Sig.	Coefficient	t	Sig.
α_0	.043	2.401	.018	.056	1.558	.129
α_1	-.030	-1.476	.143	-.033	-.789	.435
β_0	-.144	-4.056	.000	-.135	-1.972	.057
β_1	.161	4.278	.000	.144	2.017	.052
$\beta_0 + \beta_1 / \beta_0$	2.118			1.894		

ويتضح من قسم (أ) من جدول (٩) انخفاض قيمة معامل التحديد بالنسبة للشركات ذات الملكية المؤسسية المرتفعة (١٥,٧٪)، وذات الملكية المؤسسية المنخفضة (٦,٠٪)، وذلك دلالة على انخفاض مستوى التحفظ المحاسبي في كلا النوعين من الشركات، وذلك بما يتفق أيضاً مع نتائج الفرض الأول. وقد كان هذا المستوى من التحفظ أكبر بالنسبة للشركات ذات الملكية المؤسسية المرتفعة مقارنة بالشركات ذات الملكية المؤسسية المنخفضة، وهو ما يتفق مع الفرض الرابع، ويؤدي إلى قبوله.

أما القسم (ب) من جدول (٩) فيتضح منه معنوية معامل استجابة الأرباح للأخبار الجيدة (β_0) ومعامل الاستجابة الإضافية للأرباح للأخبار السيئة (β_1) في كلا النوعين من الشركات. وذلك دلالة على معنوية مستوى التحفظ المحاسبي فيهما بالرغم من اختلاف هذا المستوى فيما بينهما. كذلك فإن المعامل (β_1) كان أكبر من المعامل (β_0) على مستوى كلا النوعين من الشركات.

يتضح من التحليل السابق وجود مستوى من التحفظ المحاسبي في الشركات ذات الملكية المؤسسية المرتفعة والمنخفضة، إلا أنه كان مرتفعاً ومعنوياً في الشركات ذات الملكية المؤسسية

المرتفعة وصغيرا ومعنويا في الشركات ذات الملكية المؤسسية المنخفضة. ومن ثم يتم قبول الفرض الرابع، أي أنه توجد علاقة موجبة بين مستوى التحفظ المحاسبي ونوع ملكية رأس مال شركات التأمين في المملكة العربية السعودية.

وتتفق هذا النتيجة مع نتائج دراسة عبيد (٢٠١٠) ودراسة يوسف (٢٠١٢).

٦,٥ علاقة مستوى التحفظ المحاسبي مع عمر الشركة واختبار الفرض الخامس:

بلغ متوسط عدد السنوات منذ تأسيس الشركة حتى سنة التقرير المالي على مستوى العينة ككل ٤,٢٤٨. ويوضح جدول (٧) تقسيم الشركات على أساس العمر بناء على هذا المتوسط^(١٩). والذي يتضح منه زيادة عدد الشركات قصيرة العمر عن الشركات طويلة العمر.

جدول (١٠): تقسيم شركات التأمين على حسب عمر الشركة

بيان	عدد المشاهدات	النسبة المئوية
الشركات طويلة العمر أو قديمة التأسيس	٤٤	٣١,٢١٪
الشركات قصيرة العمر أو حديثة التأسيس	٩٧	٦٨,٧٩٪
الإجمالي	١٤١	١٠٠,٠٠٪

ويوضح جدول (١١) نتائج تطبيق نموذج Basu (1997) على بيانات شركات التأمين في المملكة العربية السعودية على أساس عمر الشركة.

ويتضح من قسم (أ) من جدول (١١) انخفاض قيمة معامل التحديد بالنسبة للشركات طويلة العمر (٤,٩٠٪)، وقصيرة العمر (١٤,٨٪)؛ وذلك دلالة على انخفاض مستوى التحفظ المحاسبي في كلا النوعين من الشركات، ويتفق ذلك مع النتائج على مستوى العينة ككل ومع نتائج اختبار الفرض الأول. وهذا المستوى من التحفظ كان أكبر بالنسبة للشركات قصيرة العمر مقارنة بالشركات طويلة العمر، ويتعارض ذلك مع الفرض الخامس، ويؤدي إلى رفضه وقبول الفرض البديل له.

جدول (١١): نتائج تطبيق نموذج Basu (1997) على أساس عمر الشركة

$$X_{it}/P_{it-1} = \alpha_0 + \alpha_1 DR_{it} + \beta_0 R_{it} + \beta_1 DR_{it} * R_{it}$$

Firm Age	N	R ²	Adjusted R ²	F	Sig.
Long Age Firms	44	.024	-.049	.332	.802
Short Age Firms	97	.148	.148	6.550	.000

^(١٩) عند تقسيم المشاهدات على أساس الوسيط، والذي بلغ ٣,٠٠٠ كان عدد المشاهدات ذات الملكية المؤسسية المرتفعة ٩٩ مشاهدة (٧٠,٢١٪) وعدد المشاهدات ذات الملكية المؤسسية المنخفضة ٤٢ مشاهدة (٢٩,٧٩٪). وأيضا لم توجد فروق جوهرية بين النتائج في هذه الحالة والنتائج المعروضة.

ب. نتائج تحليل الانحدار لمتغير الأرباح (X_{it}/P_{it-1}) على أساس عمر الشركة:

	High Firms			Low Firms		
	Coefficient	t	Sig.	Coefficient	t	Sig.
α_0	.057	1.719	.093	.040	2.285	.025
α_1	-.035	-.946	.350	-.041	-1.922	.058
β_0	-.071	-.820	.417	-.137	-4.076	.000
β_1	.067	.731	.469	.146	4.130	.000
$\beta_0+\beta_1/\beta_0$	2.930			3.179		

أما القسم (ب) من جدول (١١) فيتضح منه عدم معنوية معامل استجابة الأرباح للأخبار الجيدة (β_0) ومعامل الاستجابة الإضافية للأرباح للأخبار السيئة (β_1) بالنسبة للشركات طويلة العمر؛ وذلك دلالة على عدم معنوية مستوى التحفظ المحاسبي في هذا النوع من الشركات، بينما كان كلا المعاملين معنويين بالنسبة للشركات قصيرة العمر، مما يعني معنوية مستوى التحفظ المحاسبي في هذا النوع من الشركات. وقد كان المعامل (β_1) كان اكبر من المعامل (β_0) على مستوى كلا النوعين من الشركات. يتضح من التحليل السابق وجود مستوى من التحفظ المحاسبي في الشركات طويلة وقصيرة العمر، إلا أنه كان مرتفعاً ومعنوياً في الشركات قصيرة العمر وصغيراً وغير معنوياً في الشركات طويلة العمر. وبالتالي يتم رفض الفرض الخامس وقبول الفرض البديل له، بمعنى وجود علاقة عكسية بين مستوى التحفظ المحاسبي وعمر شركات التأمين في المملكة العربية السعودية.

٧. الخلاصة والنتائج والتوصيات

هدفت هذه الدراسة إلى قياس مستوى التحفظ المحاسبي في التقارير المالية السنوية لشركات التأمين في المملكة العربية السعودية ودرجة تأثير حجم الشركة ومديونيتها وهيكل ملكية رأسمالها وعمرها على هذا المستوى من التحفظ المحاسبي. ويمكن تلخيص أهم ما توصلت إليه الدراسة من نتائج وما يمكن تقديمه من توصيات على النحو التالي:

٧,١ نتائج الدراسة:

توصلت الدراسة إلى انخفاض مستوى التحفظ المحاسبي في التقارير المالية لشركات التأمين في المملكة العربية السعودية، ووجود علاقة موجبة بين هذا المستوى من التحفظ وحجم الشركة وملكيتها الشركة، بينما كانت العلاقة عكسية مع مديونية الشركة وعمر الشركة.

٧,٢ توصيات الدراسة:

بناءً على النتائج السابقة يمكن التوصية بما يلي:

- ضرورة تبني شركات التأمين في المملكة العربية السعودية لمستوى أعلى من التحفظ المحاسبي عند إعداد تقاريرها المالية وذلك بغرض زيادة حماية الأموال الضخمة المتجمعة لدى هذه الشركات.
- ضرورة تطوير مؤشر لقياس مستوى التحفظ المحاسبي في التقارير المالية المنشورة بالشكل الذي يضمن تحسين شفافية هذه التقارير وترشيد قرارات مستخدميها.

- ضرورة اهتمام المراجعين بوجود مستوى مقبول من التحفظ المحاسبي في التقارير المالية التي يقومون بمراجعتها.
- ضرورة مراعاة العلاقة بين مستوى التحفظ المحاسبي والقيمة الملائمة للمعلومات المحاسبية عند إعداد التقارير المالية.

٧,٣ بحوث مقترحة:

بناء على ما سبق يمكن التوصية بإجراء دراسات إضافية لبعض الجوانب الأخرى لموضوع التحفظ المحاسبي في شركات التأمين (وغيرها من الشركات) مثل دراسة وتحليل النماذج الأخرى المستخدمة لقياس التحفظ المحاسبي، ودراسة وقياس أنواع التحفظ المحاسبي المختلفة مثل التحفظ الشرطي وغير الشرطي، وبناء مؤشر لقياس مستوى التحفظ المحاسبي في التقارير المالية المنشورة. كذلك فقد استخدمت الدراسة الحالية بيانات التقارير المالية السنوية في قياس مستوى التحفظ المحاسبي، ومن المحتمل أن تختلف النتائج إذا تم قياس هذا المستوى باستخدام بيانات التقارير المالية ربع السنوية.

كما ركزت الدراسة الحالية على قياس مستوى التحفظ المحاسبي في شركات التأمين فقط، والأمر يحتاج إلى دراسة ومقارنة هذا المستوى مع نظيره في البنوك والشركات غير المالية، كما أنه يمكن إجراء دراسة مقارنة بين هذا المستوى في المملكة العربية السعودية وغيرها من الدول العربية. أخيراً فهناك العديد من خصائص التقارير المالية تحتاج إلى مزيد من الدراسة حول علاقتها بمستوى التحفظ المحاسبي، مثل دراسة العلاقة بين التحفظ المحاسبي والقيمة الملائمة للمعلومات المحاسبية، والأداء المالي، وجودة التقارير المالية، وإدارة الأرباح، وكفاءة القرارات الاستثمارية، وفعالية الإفصاح المحاسبي.

قائمة المراجع:

المراجع العربية:

- أبو الخير، مدثر طه. ٢٠٠٨. المنظور المعاصر للتحفظ المحاسبي بالتطبيق على الشركات المتداولة في سوق الأسهم المصرية. التجارة والتمويل. عدد ١. ص: ٦٣-١.
- الابباري، هشام فاروق. ٢٠١٢. مدى فعالية لجان المراجعة وكفاية مستوى التحفظ المحاسبي في القوائم المالية: دراسة تطبيقية على شركات المساهمة المصرية. التجارة والتمويل. عدد ٤. ص: ١٢٢-٥٣.
- احمد، سامح محمد رضا رياض. ٢٠١١. التحفظ المحاسبي وجودة قياس الأرباح: دراسة تطبيقية على شركات المساهمة البحرينية. المجلة العربية للإدارة. المنظمة العربية للتنمية الإدارية. مجلد ٣١، عدد ٢، ص: ١١٩-١٤٤.

- حمدان، علام محمد. ٢٠١١ (أ). اثر التحفظ المحاسبي في تحسين جودة التقارير المالية: دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية. *دراسات: العلوم الإدارية*. مجلد ٣٨. عدد ٢. (شعبان ١٤٣٢هـ). ص ص: ٤١٥-٤٣٣.
- حمدان، علام محمد. ٢٠١١ (ب). تقييم مستوى التحفظ المحاسبي في التقارير المالية وعلاقته بالحاكمة المؤسسية في الشركات المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية. *مجلة جامعة الملك سعود (العلوم الإدارية)*. مجلد ٢٣. عدد ٢. ص ص: ٢٥٣-٢٨٤.
- حمدان، علام محمد. ٢٠١٢. التحفظ المحاسبي وجودة الأرباح في سوق البحرين للأوراق المالية. *دراسات الخليج والجزيرة العربية*. مجلد ٣٨. عدد ١٤٤. (صفر ١٤٣٣هـ) ص ص: ١٨١-٢٢٦.
- سلامة، صلاح حسن علي. ٢٠١٢. نموذج مقترح لقياس وتفسير تأثير مستوى التحفظ المحاسبي عند إعداد التقارير المالية على قيمة المنشأة: دراسة تطبيقية. *الفكر المحاسبي*. قسم المحاسبة. كلية التجارة. جامعة عين شمس. مجلد ١٢. عدد ٤، ص ص: ٥٢٧-٦٣٣.
- السلمان، احمد بن محمد. ٢٠١٢. تطور جودة المعلومات المحاسبية: دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة السعودية بين عامي ٢٠٠١ & ٢٠٠٨م. *البحوث المحاسبية*. مجلد ١١. عدد ٢. (١٤٣٣هـ) ص ص: ٣٣-١٠٧.
- السهي، محمد سلطان. ٢٠٠٩. التحفظ المحاسبي عند إعداد التقارير المالية للشركات المساهمة السعودية: دراسة تطبيقية. *المجلة العربية للعلوم الإدارية*. مجلد ١٦، عدد ١، ص ص: ٧-٢٥.
- شتيوي، أيمن أحمد. ٢٠١٠. تأثير مخاطر الدعاوى القضائية على ممارسات التحفظ المحاسبي في الشركات المتهمه بالتلاعب: بالتطبيق على سوق الأسهم المصرية. *الإدارة العامة*. معهد الإدارة العامة. مجلد ٥٠. عدد ٤. ص ص: ٥٧٧-٦٢٢.
- عبدالمك، أحمد رجب. ٢٠١١. أثر قواعد حوكمة الشركات على درجة التحفظ المحاسبي في القوائم المالية المنشورة للشركات المسجلة بسوق المال المصري: دراسة نظرية وتطبيقية. *الفكر المحاسبي*. قسم المحاسبة. كلية التجارة. جامعة عين شمس. مجلد ١٥، عدد ١، ص ص: ١-٥٤.
- عبيد، إبراهيم السيد. ٢٠١٠. دور الاستثمار المؤسسي في زيادة درجة التحفظ المحاسبي في القوائم المالية المنشورة. *الندوة الثانية عشرة لسبل تطوير المحاسبة في المملكة العربية السعودية*. جامعة الملك سعود. كلية إدارة الأعمال. (٤-٥ جمادى الآخرة ١٤٣١هـ الموافق ١٨-١٩ مايو).
- العتيبي، محمود حسني والمعتز بالله، البرنس محمد خليفة. ٢٠١٢. قياس التحفظ المحاسبي للأوراق المالية في السوق السعودية. *مجلة البحوث المالية والتجارية*. كلية التجارة. جامعة بور سعيد. عدد ١، ص ص: ١٥-٣٣.
- عوض، آمال محمد محمد. ٢٠١٠. دراسة و اختبار مدى تأثير التحفظ المحاسبي في معايير المحاسبة المصرية على جودة التقارير المالية للشركات المسجلة بالبورصة المصرية. *المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة*. كلية التجارة. جامعة عين شمس. عدد ٢، ص ص: ٩١-١٤٥.

- كساب، ياسر السيد. ٢٠١١. العوامل المؤثرة في التحفظ المحاسبي: دراسة ميدانية على الشركات المساهمة السعودية. *التجارة والتمويل*. عدد ٢. ص ص: ٢٩٧-٣٣٠.
- محمد، عبدالرحمن عبدالفتاح. ٢٠١١. دراسة تحليلية لأثر التحفظ المحاسبي على القوائم المالية المنشورة: مع التطبيق على الشركات المساهمة المسجلة ببورصة الأوراق المالية المصرية. *المجلة العلمية. كلية التجارة. جامعة أسيوط*. عدد ٥١. ص ص: ٦٨-١٠٤.
- مؤسسة النقد العربي السعودي. ٢٠٠٤. *اللائحة التنفيذية لنظام مراقبة شركات التأمين التعاوني الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/٣٢). قرار وزاري رقم ٥٩٦/١. ١٤٢٥/٣/١ هـ (الموافق ٢١ أبريل)*. وزارة الاستثمار المصرية. ٢٠٠٦. *معايير المحاسبة المصرية*. القاهرة: وزارة الاستثمار المصرية.
- يوسف، علي. ٢٠١٢. أثر محددات هيكل ملكية المنشأة في تحفظ التقارير المالية: دراسة تطبيقية. *مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية*. مجلد ٢٨. عدد ١. ص ص: ٢٣٥-٢٦٤.

المراجع الأجنبية:

- Ball, R. A. Robin and J.S. Wu. 2003. Incentives versus standards: properties of accounting income in four East Asian countries. *Journal of Accounting and Economics* 36 (1-3): 235-270.
- Ball, R., S.P. Kothari and V.V. Nikolaev. 2013. On estimating conditional conservatism. *The Accounting Review* 88 (3): 755-787.
- Ball, R., S.P. Kothari, and A. Robin. 2000. The effect of international institutional factors on properties of accounting earnings. *Journal of Accounting and Economics* 29 (1): 1-51.
- Ball, R., S.P. Kothari, and V.V. Nikolaev. 2012. Econometrics of the Basu asymmetric timeliness coefficient and accounting conservatism. Working Paper. The University of Chicago.
- Basu, S. 1997. The conservatism principle and the asymmetric timeliness of earnings. *Journal of Accounting and Economics* 24 (1): 3-37.
- Beaver, W.H. 1993. Conservatism. Working paper, Stanford University.
- Beaver, W.H. and S.G. Ryan. 2005. Conditional and unconditional conservatism: Concepts and modeling. *Review of Accounting Studies* 10 (2-3): 269-309.
- Beaver, W.H., and S.G. Ryan. 2000. Biases and lags in book value and their effects on the ability of the book-to-market ratio to predict book return on equity. *Journal of Accounting Research* 38 (1): 127-148.
- Belkaoui, A.R. 2004. *Accounting Theory*. 5th edition., Andover, Hampshire: Cengage Learning (EMEA).
- Bliss, J.H. 1924. *Management Through Accounts*. New York: The Ronald Press Co.
- Bushman, R.M. and J.D. Piotroski. 2006. Financial reporting incentives for conservative accounting: The influence of legal and political institutions. *Journal of Accounting and Economics* 42 (1-2): 107-148.
- Choi, W. 2007. Bank relationships and the value relevance of the income statement: Evidence from income-statement conservatism. *Journal of Business Finance & Accounting* 34 (7/8): 1051-1072.

- Feltham, G.A. and J.A. Ohlson. 1995. Valuation and clean surplus accounting for operating and financial activities. *Contemporary Accounting Research* 11(2): 689–731.
- Financial Accounting Standards Board (FASB). 1980. *Qualitative Characteristics of Accounting Information*. Statement of Financial Accounting Concepts No. 2. Norwalk, Connecticut: FASB (May).
- Financial Accounting Standards Board (FASB). 2010. *Conceptual Framework for Financial Reporting: Chapter 1, The Objective of General Purpose Financial Reporting, and Chapter 3, Qualitative Characteristics of Useful Financial Information*. Statement of Financial Accounting Concepts No. 8. Norwalk, Connecticut: FASB (September).
- Financial Accounting Standards Board (FASB). 2013. *Insurance Contracts (Topic 834)*. Proposed Accounting Standards Update. Norwalk, Connecticut: FASB (June 27).
- Gao, P. 2013. A measurement approach to conservatism and earnings management. *Journal of Accounting and Economics* 55 (2-3): 251-268.
- International Accounting Standards Board (IASB). 2004. *Insurance Contracts*. International Financial Reporting Standard 4. London: IFRS Foundation. (as revised on January 1, 2013).
- International Accounting Standards Board (IASB). 2013. *Insurance Contracts*. Exposure Draft ED/2013/7. London: IFRS Foundation.
- Kothari, S.P., A.J. Leone and C.E. Wasley. 2005. Performance matched discretionary accrual measures. *Journal of Accounting and Economics* 39 (1): 163-197.
- Kwon, Y.K. 2005. Accounting conservatism and managerial incentives, *Management Science* 51 (11): 1626-1632.
- Lara, J.M.G., B.G. Osma, and F. Penalva. 2011. Conditional conservatism and cost of capital. *Review of Accounting Studies* 16 (2): 247-271.
- Lawrence, A., R. Sloan, and Y. Sun. 2013. Non-discretionary conservatism: Evidence and implications. *Journal of Accounting and Economics* 56 (2-3 Supplement 1): 112-133.
- Lin, H. 2006. Accounting discretion and managerial conservatism: An intertemporal analysis. *Contemporary Accounting Research* 23 (4): 1017-1041.
- Mittendorf, B. 2006. Discussion of “Accounting discretion and managerial conservatism: An intertemporal analysis. *Contemporary Accounting Research* 23 (4): 1043-1050.
- Ndubizu, G.A. and M.H. Sanchez. 2006. The valuation properties of earnings and book value prepared under US GAAP in Chile and IAS in Peru. *Journal of Accounting and Public Policy* 25 (2): 140–170.
- Qiang, X. 2007. The effects of contracting, litigation, regulation, and tax costs on conditional and unconditional conservatism: cross-sectional evidence at the firm level. *The Accounting Review* 82 (3): 759–796.
- Roychowdhury, S. and R.L. Watts. 2007. Asymmetric timeliness of earnings, market-to-book and conservatism in financial reporting. *Journal of Accounting and Economics* 44 (1-2): 2-31.

-
- Roychowdhury, S. and X. Martin. 2013. Understanding discretion in conservatism: An alternative viewpoint. *Journal of Accounting and Economics* 56 (2-3 Supplement 1): 134-146.
- Ruch, G.W. and G. Taylor. 2011. Accounting conservatism and its effects on financial reporting quality: A review of the literature. Working Paper. University of Alabama. Available at: <http://ssrn.com/abstract=1931732>.
- Shroff, P.K., R. Venkataraman and S. Zhang. 2013. The conservatism principle and the asymmetric timeliness of earnings: An event-based approach. *Contemporary Accounting Research* 30 (1): 215- 241.
- Tong, Y.H. 2005. Determinants and economic consequences of discretionary accounting conservatism. *PhD Dissertations*, University of Washington.
- Watts, R.L. 1993. A proposal for research on conservatism. Working paper, University of Rochester.
- Watts, R.L. 2003a. Conservatism in accounting Part I: Explanations and implications. *Accounting Horizons* 17 (3): 207-221.
- Watts, R.L. 2003b. Conservatism in accounting Part II: Evidence and research opportunities. *Accounting Horizons* 17 (4): 287–301.